وكيل وزارة النفط لـ (المدى الاقتصادي):

القوانين تقف عائقاً أمام المستثمرين لبناء مصاف جديدة

3

كيف يمكن للعراق بناء اقتصاد قوي؟

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2077)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

شح الكهرباء يؤثر على دخل الاسرة

الاقتصادي | العدد (2077)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

مؤتمر الاتصالات العراقي الثاني :

فرص استثمارية واعدة تتعامل مع تقنيات الاتصالات الحديثة

بغداد / المدى الاقتصادي

شاركت عدد من شركات القطاع الخاص في مؤتمر الاتصالات العراقي الثاني الذي عقد للفترة ١٤-١٦ من شهر اذار الحالي ،والذي نظمته الشركة العامة للاتصالات والبريد بوزارة الاتصالات ،والذي عده الكثير من ممثلي تلك الشركات الخطوة المناسبة لتهيئة الاجواء الاستثمارية امامها للاستثمار في هذا القطاع الحيوي والمهم في الوقت الحاضر .

ودعا وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي الى تشكيل لجنة لتفعيل الاستثمار في قطاع الاتصالات سعياً لخلق مناخات استثمارية مناسبة في هذ القطاع الحيوي من اجل تحقيق التقدم في هذا المجال ،والاسراع في تشكيلها باقرب وقت ممكن مع اتاحة اكبر فرصة ممكنة للشركات للاستثمار في هذا المجال على وفق التوازن والمساواة بين جميع الاطراف سواء كانت حكومية او من القطاع الخاص ،وجعل خدمة المواطن العراقي الهدف الاسمى والمنشود ،وهو ذات الهدف الذي يسعى له المؤتمر .

واضاف علاوي ان المؤتمر الذي شهد معرضا للشركات المشاركة والراعية للمؤتمر الى جانب القاء عدد من الأبحاث والدراسات التي بحث في مجالات الاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المواضيع ذات العلاقة على مدى ايام المؤتمر الثلاثة ،والتي تم تقييمها من قبل ادارة المؤتمر ،مع تقديم دروع تقديرية لاصحابها تثمينا لجهودهم المبذولة في هذا المجال. من جانبه قال مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد قاسم الحساني : ان المؤتمر يمثل نقطة هامة لتعريف القطاعين الحكومي والخاص باخر ماتوصلت له الوزارة والشركة من اعمال تاهيل للبنى التحتية وتعريف مؤسسات الدولة بشكل خاص مايحققه هذا القطاع في العراق من قفزة نوعية في الوقت الحاضر ،لاسيما بعد بدء تشغيل الربط بالقابلو البحري Flag والقابلو البحري Gbi .

واضاف الحساني : شرعنا بمنح الاجازات لشركات القطاع الخاص لتقديم خدمات القابلو الضوئي للمنازل ، حيث تم منح اجازتين في البصرة وكربلاء ونحن مستمرون في منح اجازات اخرى في بقية المحافظات ،الامر الذي سيوفر خدمات اتصالات جيدة للمواطنين وباسعار مخفضة ومناسبة تتضمن جميع الخدمات من الصوت والصورة الفديوية والتلفاز وخدمات التدريب والدراسة عن بعد لطلبة المدارس وغيرها .

الى ذلك قال فرات المؤمن من شركة الفا كونسلت : ان شركته احدى الشركات الداعمة للمؤتمر والذي يمثل قفزة نوعية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقارنة بالمؤتمر الاول ،وهو يهدف الى مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم ،وكل مانتمناه ان يكون حلقة تواصل مع مايليه من مؤتمرات اخرى لتستمر النجاحات في المؤتمر المقبل .

واضاف : ان شركة الفاكونسلت وهي احدى شركات القطاع الخاص المتخصصة بقطاع الاتصالات التي بدات اعمالها منذ سنة ٢٠٠٣ ،وهي تعد كذلك من الشركات العاملة في مجالات الاعمار والتطوير ،خاصة في مجال استعمالات وسائل التكنولوجيا والاشعاعات بما يتعلق بمجال النقل والاتصالات ،ولنا مشاريع مع وزارة الاتصالات في اعمال اعادة بناء مركز اتصالات المأمون ،بعد هدم المبنى القديم الذي تعرض لاضرار كبيرة من جراء الحرب الاخيرة ،حيث قمنا باعداد تصميم حديث ومتطور للمبنى الجديد يختلف كثيرا عن السابق بفن معماري حديث .

وتابع ان للشركة مشاريع اخرى منها مشروع اعادة تأهيل مبنى مركز الرشيد (السنك)للاتصالات الذي سينجز قريبا ،اما في مجال التكنولوجيا فلنا شراكة متنامية مع اكبر الشركات العالمية المعروفة بنشاطاتها المتميزة في مجالات التكنولوجيا ،مع تمثيلنا لشركات عالمية كشركة سيسكو الاميركية في العراق وكبرى الشركات الالمانية والاسبانية ،كما لدينا مشروع تراسل البيانات الوطني IP Network الذي من شأنه نصب بدالات حديثة ومتطورة واسهامه في تحسين خدمة الانترنت في عموم العراق وتعزيز خدمات ال Dail upو Dsl للمشتركين في محافظة البصرة ،كما تقوم بتنفيذ مشروع اخر مع وزارة النقل لربط موانئ البصرة الذي سينجز بالكامل في العام المقبل لتوفير خدمة نقل البيانات والمعلومات للموانئ وربطها وتوفير خدمة اتصالات عبر شبكة الالياف الضوئية باستخدام احدث الاجهزة العالمية .

واشار الى ان هناك مشروعا آخر مع البنك المركزي العراقي لربط المصارف العراقية بنظام موحد يهدف الى تطوير العمل المصرفي في العراق ،والمشروع في مراحل جيدة حاليا ،لاسيما بعد بلغنا مستوى مهم في ربط ٤٨ مصرفا التي ربطت فيما بينها بشبكة واحدة وبتقنية ال Wi Max والتي تعد من الانظمة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة مع تطبيق نظام امني مشفر ،ومشروع Rs وهو نظام للمراقبة عن بعد والمستخدم للاشراف على المواقع الانشائية للشركات الاستشارية من خارج مواقع العمل ،حيث تقوم بمهمة تصوير مواقع الانشاء لتسهيل مراقبته عن بعد ، والتي تعد ذات فائدة كبيرة للشركات العملاقة .

من جانبها قالت ممثلة شركة طريق الحرير ليلى حمادي ان مشاركة شركتها في المؤتمر والمعرض لاستعراض مشاريعها المنفذة بالتعاون مع الشركة العامة للاتصالات والبريد ومنها مشروع الفايبر ومشروع الترانزيت والقابلو الضوئي الذي ستنجزه الشركة في الفترة المقبلة لمد القابلو الضوئي بين العراق والاردن والذي يعد جوهر مشاركتنا في المؤتمر والذي يعد من خطوات تهيئة الاجواء امام الشركات الاستثمارية للدخول في مجال الاستثمار في قطاع الاتصالات العراقية، كما لدينا مشاريع اخرى في هذا القطاع في الفترة المقبلة .

واضافت ان المؤتمر اظهر لزواره مدى مستوى التطور والتقدم الذي يشهده قطاع الاتصالات في العراق خلال المرحلة الراهنة ،خاصة فيما يتعلق بمستوى التعاون المثمر والدعم الذي تقدمه الوزارة وشركة العامة للاتصالات والبريد لشركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجالات والعمل على جذب الاستثمارات في هذا المجال في البلاد .

وعلى صعيد ذي صلة قال المهندس فراس قيس من شركة افق السماء Scope Sky Communication ان المشاركة لشركات القطاع الخاص في هذا المؤتمر مهم لاثبات دورها في مجمل العملية الاقتصادية في العراق واسهامها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص ، وهو الذي اسهم في انجاحه الى جانب الحضور المتميز من قبل رئيس هيئة الاستثمار وممثلي الحكومة العراقية ،ولنا طموح كبير في تطوير قطاع الاتصالات العراقية والنهوض به ،خاصة مع وجود دعم حقيقي تقدمه الوزارة لشركات القطاع الخاص والعمل بنفس واحد لتحقيق الاهداف المرجوة .

واضاف : ان من اهم المشاريع التي تنفذه الشركة حاليا هو مشروع (Pth) Faiber To Home خدمة ايصال القابلو الضوئي للمنازل والتي تنفذه الشركة الى جانب شركة الاتصالات والبريد التي رصدت له مبالغ مالية كبيرة، اضافة الى مشاركة المستثمرين المالية فيه ،حيث سيوفر المشروع خدمات اتصالات جيدة ومتطورة للمواطن تصله للمنزل مباشرة ،والذي سينجز في نهاية سنة ٢٠١٣ والذي سيشمل عموم مناطق العراق .

وتابع : ان الشركة تقوم كذلك بمشروع اعمال الربط للقابلو الضوئي مع دول الجوار جنبا الى جنب مع وزارة الاتصالات والربط بالقابلو البحري Flag والذي من شأنه ربط البلاد بعموم دول المنطقة بالقابلو الضوئي ،وبسرعات عالية وبتكاليف مالية اقل وبخدمات جيدة تقدم للمواطن باعتباره الجهة المستفيدة من هذا المشروع في نهاية الامر.

واشار الى المؤتمر الثاني للاتصالات العراقية حقق نجاحا باهرا ومكملا للمؤتمر الاول، الا ان الثاني حظي بمشاركة حكومية واسعة ومشاركة متميزة من قبل شركات القطاع الخاص ،وهي مبادرة جيدة لبدء العمل بشكل ثنائي مع القطاع الحكومي واخذ القطاع الخاص لدوره الحقيقي في العملية الاقتصادية في العراق ،وكذلك لاستعراض مستوى التقدم المتحقق في المشاريع المنفذة من قبل الجانبين والخطط المستقبلية .

وقال زانك ليانك (توفيق)ممثل شركة هواوي الصينية للاتصالات ان للشركة عدة مشاريع جاءت لتعلن عنها في هذا المؤتمر منها بناء شبكة اتصالات متطورة في عموم مناطق العراق ،حيث تم عرض مشروع ايصال خدمة القابلو الضوئي للمنازل وبتقنيات حديثة وبسرعة كبيرة ، الى جانب طموح الشركة في تنفيذ مشاريع اخرى للاتصالات في العراق مستقبلا .

وكيل وزارة النفط لـ (المدى الاقتصادي):

القوانين تقف عائقاً أمام المستثمرين لبناء مصاف جديدة

مقابلة/ ليث محمد رضا

قطاع التوزيع النفطي مرتبط بعوامل عدة بعضها لوجستية وأخرى مرتبطة بقطاعات أخرى، في وقت يهيمن الوضع الأمني على حركية المشتقات إنتاجاً وتوزيعاً.

(المدى الاقتصادي) أجرت هذه المقابلة مع وكيل وزارة النفط لشؤون توزيع المشتقات النفطية معتصم اكرم الذي تحدث عن التحديات التي تواجه هذا القطاع.

كيف تنظرون الى الاستثمار في قطاع التصفية؟

– ينبغي للوزارة ان تبتعد عن الروتين القاتل الذي يعرقل العمل ولو كان لدينا مرونة في الاستثمار وتشجيع للمستثمرين والشركات الأجنبية والوطنية لجرى بناء اكثر من مصفى، فالقوانين قد تقف عائقاً أمام المستثمر، إضافة الى العرقلة على المستثمرين التي هي عائق أمام الاستثمار ولدينا خطة لبناء أربعة مصافي، وأرى شخصياً وليس رأي الوزارة ينبغي ان يكون جهدنا لرفع الروتين بأسرع وقت لان حاجة بلدنا للمنتجات النفطية تزداد، فعندما يستتب الأمن تزداد الحاجة للمنتجات النفطية ولو قارننا حاجة البنزين قبل ٢٠٠٣ التي كانت ١٢ مليون لتر واليوم وصلت الى ٢١ مليون لتر من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧، إضافة الى ان نقص الطاقة الكهربائية فأن الناس يرفع من حاجة الناس الى استخدام المنتجات النفطية لتشغيل المولدات الكهربائية الخاصة، إضافة الى ارتفاع عدد السيارات ولازال العدد في تزايد، وينبغي ان يكون ثمة تنسيق مع وزارة التجارة التي تستورد السيارات ويكون دور لوزارة التخطيط التي ينبغي ان تحدد عدد السيارات الموجودة ومدى القدرة على استيعاب سيارات جديدة وما هي نوعية البنزين الموجودة واي سيارة تتطابق مع نوعية البنزين المتوفرة لكي تنظم العملية.

لما لا تضطلع الوزارة بجولات تراخيص لإنشاء مصاف نفطية؟

– الآن لدينا قيد الدراسة خطة إنشاء أربعة مصافي جديدة اما قضية إطلاق جولات تراخيص هي من شأن وكالة الوزارة لشؤون المصافي.

هل ترون ان جولات التراخيص النفطية كفيلة برفع سقف الإنتاج الى المستوى الذي أعلن عنه؟

– أتوقع ان تلتزم الشركات برفع سقوف الإنتاج لأنه بمصلحتها وأيضاً لمصلحة العراق.

هل قانون النفط والغاز من شأنه أن يعالج المشاكل التي تواجه التوزيع والتصدير والإنتاج؟

– أنا أرى في قانون النفط والغاز بأنه كفيل بمعالجة كل المشاكل الموجودة بين الإقليم والحكومة المركزية وتنظيم العمل، لان على وزارة النفط ان تعالج بعض المشاكل التنظيمية، فمثلاً المنافذ التوزيعية لماذا فقط في يد وزارة النفط ولا تكون قطاع خاص؟ فثمة مفاصل ممكن خصخصتها.

لماذا لم يجر تخفيض أسعار المنتجات النفطية اتساقاً مع الحراك المطلبي؟

– نحن مقيدون بضوابط صندوق النقد الدولي الذي جرى بموجبه إطفاء الديون العراقية، ومن هنا فأن التخفيض لابد ان يتم انسجاما مع هذه الاتفاقيات مع هذه المنظمات الدولية.

ما هي المشاكل التي تواجه عملية توزيع المنتجات النفطية؟

– نلاقي صعوبة كبيرة، حيث ان الصهاريج تتعرض بين الحين والآخر، إضافة الى ان بعض اللجان التفتيشية تتسبب بعرقلة العمل فالصعوبات التي نجابهها تتضمن عوامل أمنية وأخرى روتينية بمقابل تزايد حاجة البلد، فحاجة بغداد وحدها تصل الى سبعة ملايين في بعض الأحيان وإنتاج مصفى الدورة لا يتجاوز المليونين ونصف المليون برميل، والنقل يتم اما من خلال الصهاريج او من خلال الأنابيب، وإذا ضرب أنبوب واحد يتوقف الضخ فيه لثلاثة أيام، والضربات التي حدثت في ٢٠١٠ فقد تم استهداف

أنبوب الغاز القطري ثلاث مرات وبيجي ثلاث مرات وحمام العليل مرتين وبيجي مشاهد إحدى عشرة مرة، إضافة الى اننا نواجه عمليات سرقة للمنتج من خلال صمامات تحت الأرض ويذهبون به الى معمل وبعد مدة نلاحظ نقصاً في الأنبوب ونكتشف الحالة.

هل التفجيرات التي طالت مصفى بيجي سبباً في تراجع إنتاج المشتقات النفطية؟

التفجيرات حدثت بعد ان كنا نتوقع ضربة لإحدى المنشأة النفطية بسبب تصاعد التهديدات والأزمة ما كان لها ان تكون بهذا الحجم والتداعيات التي وصلت الى حد التظاهرات فنقص النفط الأبيض حصل في شهر كانون الثاني الماضي بكمية قليلة لعدة مناطق والسبب في النقص خلال هذا الشهر هو عدم استجابة المواطن لدعواتنا لغاية يوم ١/٥، حيث كنا نطلب من المواطنين استلام حصصهم من النفط الأبيض ولكن لم يبادر اغلب المواطنين باستلامها لحين انخفاض درجات الحرارة بشكل كبير، وكانت الأمور تتم بشكل جيد قبل التفجيرات التي استهدفت مصافي الشمال التي تبلغ طاقتها التكريرية ١٥٠ الف برميل في اليوم ومصفى الشمال يتكون من ثلاثة أقسام واحد في صلاح الدين واثنين في مصفى الشمال ١٥٠ الف برميل والمصافي الشمالية تغذي كل من إقليم كردستان والمناطق الشمالية وجزءاً قليل جداً، وقد انخفض إنتاج المصفى من ستة ملايين ونصف البرميل الى مليونين بالنسبة للبنزين، وكذلك بالنسبة الى الكاز أيضاً انخفض وكذلك النفط الأبيض، وقد زرت المصفى يوم التفجيرات ولاحظت ان الضربة الإرهابية كانت من عمل مختص يعرف أين وكيف يدمر الأماكن المؤثرة، وقد عملنا باتجاهين الأول كان تشكيل لجان لكشف الحقائق وتحديد من المقصر تضمنت لجنة فنية وأخرى أمنية ولجان أخرى تتولى الإصلاح وإعادة الاعمار بأسرع وقت بعمل ٢٤ ساعة وفعلاً بدأ العمل في نفس اليوم لاننا لا نستطيع ان ننتظر والخزين كان لدينا يغطي عدة أيام كأن تكون عشرة او خمسة عشر يوماً ونحن لغاية الآن نوزع المنتجات وفي نفس اليوم رفعنا ضخ الاستيراد لكي نعطي لبغداد و المناطق الشمالية وإقليم كردستان، ومن المؤكد ان توزيع المشتقات النفطية تتأثر بالتفجيرات.

ماذا عن استهداف عربات نقل صهاريج النفط التي تصاعدت في الآونة الأخيرة؟

.من يوم ١/٢٢ ولغاية ٢/٢٨ أي لمدة ستة أيام تم استهداف سبعة صهاريج محملة بالمنتجات النفطية بالعبوات الناسفة داخل محافظة بغداد واليوم وخلال الأيام الماضية في يوم واحد فقط تم استهداف ثلاثة صهاريج رغم اننا أشعرنا الجهات الأمنية، والإرهابيون يهدفون الى عرقلة الحياة لان المنتجات النفطية غاية في الأهمية للمواطنين .

الاقتصادي | العدد (2077) السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

دور الإعلام في الإصلاح الاقتصادي

محمد صادق جراد

في ظل تسارع الخطى من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية هذه الايام نحو إيجاد الحلول السريعة للملفات الاقتصادية العالقة منذ عشرات السنين، تبرز العديد من الأسئلة لدى المتابع للمشهد العراقي ومنها . لماذا لم نشهد هذا الحراك وبهذه الفعالية على مدى الفترة الماضية ؟ هل ان السياسيين لم يكونوا مدركين للحاجة الملحة لمعالجة هذه الملفات الا بخروج التظاهرات وتقديم المطالب من قبل الشارع العراقي؟.

وأسئلة أخرى تجعل المتابع للشأن العراقي وخاصة الملف الاقتصادي يدرك بان الإعلام والصحف العراقية عبر صفحاتها الاقتصادية وملاحقها المختصة بالاقتصاد قد اخذ دوره في إيصال الأفكار والمقترحات عبر وضع إصبعه على الخلل وتقديم الرأي والتحليل للمتلقي وللجهات المختصة، ولطالما طالب هذا الإعلام بوضع الخطط الستراتيجية وانجاز التشريعات المناسبة لخلق بيئة مناسبة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي الذي يعاني مشاكل موروثة عبر العقود الماضية،إضافة الى مشاكل أخرى لحقت بها لتشكل تراكمات كبيرة، حاول الإعلام المشاركة في حلها عبر ممارسة دوره في التنوير والتوجيه وإيصال آراء الخبراء والمثقفين الى المتابع،ما جعله على علم واطلاع على الواقع الاقتصادي وما يعانيه من مشكلات وهذا ساهم بشكل كبير في توعية الشارع بهذا الجانب المهم الذي يتعلق بحياته اليومية .

وفي ذات الوقت عمل هذا الإعلام على إيصال نفس الآراء والحلول إلى الجهات المسؤولة من اجل المشاركة في وضع المعالجات المناسبة ، إلا ان الواقع اليوم قد فرض حقيقة مفادها ان التظاهرات الشعبية كانت الأكثر تأثيرا وضغطا على السلطات التشريعية والتنفيذية في البلاد، الأمر الذي جعل هذه السلطات تتخذ العديد من الإجراءات السريعة لتلبية مطالب المتظاهرين التي تلخصت في ٢٣ نقطة، كما وردت في الورقة التي قدمتها اللجنة النيابية المختصة بجمع مطالب المتظاهرين وتقديمها للحكومة ومجلس النواب وجاءت معظمها اقتصادية تتعلق بحياة المواطن .

وفي قراءة لما جاء في هذه الورقة نجد ان أهم المطالب تتلخص في، وضع برنامج عملي وزمني للقضاء على البطالة والحد من الفقر وتوزيع الدرجات الوظيفية لميزانية العام الحالي بشكل عاجل وعادل، وإيجاد السبل لتوفير مفردات البطاقة التموينية وتحسين نوعيتها وضمان انتظام وصولها، وتوفير الطاقة الكهربائية وتحقيق العدالة في توزيعها، ورعاية أصحاب المولدات في أسعار المحروقات،و حل أزمة السكن ومعالجة مشكلة المتجاوزين وسكنة العشوائيات و تحسين الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين، بما فيها إيصال الماء الصالح للشرب و تعديل قانون التقاعد وتطوير نظام الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وجعلها أكثر استجابة للفئات المهمشة، مثل المرأة بدون معيل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات دون خط الفقر، إضافة الى تفعيل الإصلاح الاقتصادي في المجالات كافة وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ورعاية القطاع الخاص بالإضافة الى مطالب أخرى كثيرة .

ومن اجل ان تنجح الحكومة ومجلس النواب في تلبية مطالب المتظاهرين، يجب النهوض بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والإسراع بالنظر في مشاريع القوانين ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والإدارية والخدمية، كتقديم مقترح لتعديل قانون التقاعد الذي سيعمل على تشجيع ذوي الخدمة الطويلة والأعمار المتقدمة للإحالة الى التقاعد، والإسراع بتنفيذ المشاريع الستراتيجية والكُبرى، إضافة الى تقديم مشروع لتوسيع شمول العاملين كافة في القطاع الخاص والعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن والحرف، بقانون الضمان الاجتماعي .

ولا بد من الإشارة هنا إلى الحاجة الى إصدار حزمة من الإصلاحات التي تنوي الحكومة إجراءها، وهي تتعلق بمكافحة الفساد وتوزيع ٢٨٠ ألف درجة وظيفية حكومية بصورة عادلة، وخفض سن التقاعد من ٦٣ الى ٦١ عاما، في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة للكثير من الأزمات التي يتوقف حلها على إصدار التشريعات التي ستفك القيود عن الجهات الحكومية، علما ان الحكومة تعمل لغاية الان بقوانين النظام البائد وسلطة الاحتلال، إضافة الى قوانين جديدة وهو ما يمثل ابرز القيود التي تعيق عمل الوزارات، ولا بد من تفعيل الدور التشريعي والرقابي عبر تشريع قوانين تسهم بتعزيز التنمية ومن بينها قوانين الانتخابات والأحزاب والتقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها من القوانين.

ختاما نقول إننا إذا ما أردنا ان ننجح في تلبية مطالب المواطن العراقي وأردنا ان نحقق تقدما في معالجة المشاكل الاقتصادية في العراق، فلابد من تعاون الجميع ونقصد هنا السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والإعلام الوطني الحر ومنظمات المجتمع المدني وجميع مؤسسات الدولة التي يجب ان تعمل جميعا على نجاح الحكومة في تلبية احتياجات الشعب الذي صبر كثيرا وهو ينتظر استحقاقاته المشروعة .

ضرورة قانون التعرفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010

> لا اعتقد بأن هناك دولة ليس لديها قانون للتعرفة الكمركية وقوانين اخرى للضرائب ومنها دولة العراق التي وقعت على اتفاقية الكمارك ببروكسل التابعة للامم المتحدة واصدرت قانون التعرفة الكمركية رقم (77) لسنة 1955 المعمول به لغاية 2004 حينما اصدر الحاكم المدني (بريمر) القرار رقم (54) ونصه الآتي "تعلق الرسوم الكمركية ويستوفى رسم مقداره 5% على جميع البضائع المستوردة يسمى رسم اعمار العراق ويبقى هذا القرار نافذ المفعول لحين تشكيل الحكومة الوطنية وتسلم مهماتها من سلطة الائتلاف المؤقتة" انتهى نص القرار، وشكلت الحكومة الوطنية برآسة الدكتور اياد علاوي وغادر الحاكم المدني رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة كل هذا قبل الشهر السادس من عام 2004.

هاشم ذنون علي الأطرقجي *

السؤال: لماذا لم يعاد العمل بقانون التعرفة الكمركية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ بعد انتهاء مفعول قرار (٥٤) هل هناك نسيان او جهل من قبل السلطات العراقية؟ هل هناك تخطيط لابقاء الاقتصاد العراقي كسيح وسوق رائجة للبضائع المستوردة (الرديئة) وكذلك سوق رائجة لتبييض الاموال عن طريق الاستيراد العشوائي وإعاقة نمو الصناعة والزراعة والاعمار وابقاء القطاع الخاص والمختلط والتعاوني وكذلك مشاريع الانتاج الحكومية عاطلة ومتوقفة ولاتستطيع العمل لعدم توفر البنى التحتية (الكهرباء والماء والنقل والخدمات) الواجب توفرها من قبل الدولة وبدونها لايمكن للقطاع الخاص ان يعمل وينمو، والذي اصبح (شماعة) للمتباكين عليه من المسؤولين واصحاب القرار، واخضاع الاقتصاد العراقي لسياسة المحاصصة والطائفية والفئوية والمصالح الخاصة، وابقاء الصناعة الوطنية ضعيفة وعاجزة عن منافسة المستورد من الخارج لردائة نوعية البضائع المستوردة ودعم الدول المصدرة لها لتبييض الاموال عن طريق هذه الاستيرادات العشوائية. لايمر يوم إلا ونسمع من ينادي ويبكي على البطالة وتشغيل الايدي العاملة التي تزداد عاماً بعد آخر. ايها السادة ان القطاع الخاص وتشغيل مشاريعه ومعامله هو الطريق الصحيح والسليم للقضاء على البطالة ونمو الاقتصاد والقضاء على التضخم. ان احصائيات منظمة العمل الدولية للتشغيل (ILO) وكذلك البنك الدولي للاعمار تؤكد على تشغيل أكثر من ٦٠ ٪ من القوى العاملة في جميع دول العالم لدى القطاع الخاص وكذلك تؤشر هذه الاحصائيات على ان المعامل الصغيرة والمتوسطة تنتج من ٧٠-٨٠٪ من الانتاج الصناعي في اكثر الدول تقدماً الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين وكوريا الجنوبية وبريطانيا وتركيا والامارات العربية وغيرها. ونعود الى ما بدأناه ان جمهورية العراق اصدرت اربعة قوانين اقتصادية عام ٢٠١٠ الاول (قانون حماية المستهلك) والثاني(قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠) والثالث (قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠) والرابع (قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠) الواجب التنفيذ في ٢٠١٠/٣/٦ .السؤال :هل يستطيع السادة المتباكون على الاقتصاد الوطني والمتباكون على تنشيط عملية التبادل التجاري ابلاغنا عن اسباب عدم تنفيذ هذه القوانين لحد الآن؟ وما هو المانع؟ وأين الوطنية في خدمة الاقتصاد العراقي لدعم تشغيل مشاريع القطاع الصناعي والزراعي والخدمي؟ !

نعود الى صدور قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ هل هو قانون صدر لاول مرة منذ قيام دولة العراق ام ماذا؟ ولماذا هذه الخناجر المسمومة ضده وتعطيل تنفيذه (ان القانون لايلغى ولايعدل إلا بقانون) ومن اصدر القانون هو مجلس النواب الجهة التشريعية وليس من حق وزير المالية او جهات اخرى تعطيل تنفيذه،لأنه قانون ملزم صادر بموجب الدستور العراقي الذي خوّل مجلس النواب سن وتشريع القوانين. ونؤكد بأن البنود القانونية للتعرفة جاءت مناسبة ومتماشية مع التطور الاقتصادي والقانون يحتوي على اكثر من (٩٧) بنداً لكل بند اكثر من ثمانية فقرات، تصنف انواع ومقدار الرسم الكمركي ويكون المجموع اكثر من (١٥٠٠) فقرة ورمز لاصناف السلع المستوردة،مأخوذاً من قانون التعرفة الكمركية للامم المتحدة وقانون التعرفة الكمركية لجامعة الدول العربية،الذي أكد على اعفاء جميع المواد الاولية للصناعة والزراعة والاعمار من الرسوم الكمركية وتشمل الرسوم الكمركية البضائع المصنعة بالكامل او نصف المصنعة فقط ، فيا ترى هل هؤلاء الخبراء والمتباكون لم يختاروا إلا فقرتين من هذا القانون لتظليل القارئ والمواطن وقبلهم اشتكى آخرون عن البند الكمركي الذي يفرض رسوماً مقدارها ٨٠٪؟ فلمّا سألناهم ما هي هذه البضائع ذات الرسوم المرتفعة قالوا لانعرف وانما سمعنا بأن الرسم الكمركي ٨٠٪ نعم هذا صحيح على استيراد الخمور والويسكي والبيرة والمشروبات الكحولية ..فهل يعترضون على ذلك ؟!!

وأخيراً اود ان أبين بأن الضرائب والرسوم هي مورد اساس لاقتصاد جميع دول العالم ومورد ثابت لاينضب كالنفط ، إضافة الى تشجيع المنافسة الحرة للاستيراد والتصدير بين الدول وفق السوق الحر مع ملاحظة وضع الجمهورية العراقية وظروف الاحتلال وتوقف الصناعة والزراعة وضعف الاقتصاد العراقي منذ ان ادخلَنا النظام السابق بالحروب العبثية وضرورة اعطاء ودعم الاقتصاد الحرية لفترة زمنية يتعافى مما لحق به من أضرار. ووفقاً لشروط واهداف منظمة التجارة العالمية (WTO) بالسماح للدول النامية فترة زنية من ١٠-١٣ سنة للنهوض بصناعتها المحلية لدعم اقتصادها لتتمكن من المنافسة الحرة مع بقية الدول. نورد بعض الحقائق عن اهمية الضرائب في بعض الدول المتقدمة، فمثلاً إيرادات الحكومة الفيدرالية الكندية من الضرائب تشكل (٤٨٪) وتشكل (٥٣٪)من ايرادات الحكومة الفيدرالية الاسترالية وتشكل (٢٥٪) من ايرادات الحكومة الكونفدرالية السويسرية وهذه حقائق ثابتة في حياة الامم.

* رئيس اللجنة الإدارية
لاتحاد الصناعات العراقي

كيف نستفيد من إطلاق التعيينات ؟

محمد عبد ألأمير عبد

ما يمكننا أن نشخصه من تداعيات ما بعد التظاهرات الشعبية في بغداد والمحافظات بأن الحكومة تلقي باللوم على البرلمان والبرلمان يطالب الحكومة بتنفيذ مطالب الشعب .

وبين البرلمان والحكومة غابت الحقيقة وضاعت معها حقوق المواطنين ، وبقينا ننتظر ما ستؤول إليه الأمور في الكثير من القضايا وفي مقدمتها فرص العمل أو ما تسمى بالتعيينات التي من شأنها أن تفتح آفاق كبيرة جدا أمام الشباب العراقي لأن يبدأ حياته بشكل سليم ومدروس ، ولنكن أكثر صراحة فإن المواطن العراقي غير مقتنع بأن ثمة إصلاحات قادمة خاصة ما يتعلق منها بالتعيينات التي ستخضع للمحسوبية وعدم الكفاءة وغير ذلك من الأمور التي بات يعرفها القاصي والداني مع زيادة ما مطلوب من المتقدم للتعيين تقديمه من أوراق ومستمسكات لا تقدم ولا تؤخر وخاصة (رباعيات صدام) الثابتة (الجنسية وشهادتها وبطاقة السكن والبطاقة التموينية) وأضيف إليها تأييد سكن ممهورا من المجلس البلدي ومركز المعلومات مع صحة صدور لكل الوثائق المرفقة، وبالتالي فإن المتقدمين أربعة آلاف والمطلوب ٤٠ فقط والجميع قلق بما فيهم أصحاب الواسطة خاصة وإن عدد المسؤولين في كل قضاء أكثر من أربعين وبالتالي الحصة تصبح غير كافية !!

هذا ليس تشاؤماً بقدر ما هو حقيقة موجودة في أرض الواقع يعانيها الجميع ، وربما يقول البعض بأن الوظائف محدودة جدا في الموازنة الحالية وبالتالي يجب الالتزام بها لكي لا نتجاوز الميزانية ، وهنا نقول لماذا لا نطلق التعيينات للجميع خاصة ما يتعلق منها بوزارة كبيرة مثل وزارة التربية التي تحتاج لموظفين خدمات وحراس وبستاني وغيرها من العناوين الوظيفية الغائبة عن عملنا الإداري في المدارس التي ربما يبلغ عددها أكثر من عشرين ألف مدرسة ، حيث إن التعيينات تقتصر فقط على حملة الشهادات بينما نجد من لا يحمل شهادة أو يحمل شهادة ابتدائية لا يجد فرصة عمل له .

أجد بأن يعاد النظر بتوزيع الوظائف وأن يتم التركيز على بعض الوزارات وفي مقدمتها التربية والبلديات والتي من شأنهما أن تستوعبا لوحدهما أكثر من مليون وظيفة برواتب معقولة لا تتجاوز ٢٥٠ ألف دينار في كل الأحوال إن لم تكن أقل وفق ما معمول به حاليا ، ونقولها بصراحة بأن العراق لا يحتاج في الوقت الحاضر لمعلمين ومدرسين لأن ما موجود حاليا أكثر مما هو مطلوب وتعيين معلمين ومدرسين جدد من شأنه أن يفاقم البطالة المقنعة التي تعم الكثير من مؤسسات الدولة وفي مقدمتها المؤسسة التربوية ، وما تحتاج إليه مدارسنا يتمثل بعملية توزيع عادلة للملاكات الموجودة حاليا ، وما تحتاجه مؤسساتنا التربوية الآن موظفي خدمات أكثر حيث تعاني مدارسنا قلة وانعدام موظفي الخدمة، وبالتالي على الجميع إدراك ذلك فبإمكاننا أن نستوعب درجات وظيفية كبيرة جدا في هذا الميدان وميدان الخدمات والنظافة في دوائر البلدية وسينعكس هذا بالتأكيد على مجمل الأوضاع العامة من خلال استيعاب حملة الشهادة الابتدائية الذين يشكلون نسبة عالية جدا في المجتمع العراقي وأغلبهم من الشباب الذي يتطلع لأن يبدأ حياته بشكل صحيح وسليم .وأن نكون واقعيين في معالجاتنا وأن نراعي الجانب الخدمي في مؤسساتنا خاصة التربوية منها والتي تعاني حتى شحة مياه الشرب وتكدس الأوساخ وتراكمها بسبب عدم وجود موظفي خدمة يقومون بهذا خاصة وإن بعض التربويين يقولون بأن لكل ١٥٠ تلميذ موظف خدمة واحد بينما نجد في دوائر الدولة لكل غرفة موظف خدمة مع الفارق بين الصغار والكبار في هذا الجانب الإنساني والخدمي .

الاقتصادي | العدد (2077) السنة الثامنة - الثلاثاء (22) اذار 2011

الحلول المهنية لمشاكل الكهرباء الوطنية

ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المدى الإقتصادي

المهندس محمود الزيدي *

ما أن يبدأ الحديث عن الواقع الإقتصادي حتى يقفز موضوع الكهرباء ويفرض نفسه كأهم عامل من العوامل المؤثرة فيه سلبا أو إيجابا. ففي عالم الصناعة وهو بالطبع أكبر رموز الواقع الصناعي جاء تحول المصانع والمعامل الى استخدام الطاقة الكهربائية لتدوير عجلة الإنتاج ليضيف أهمية أخرى لهذه الطاقة ويتوجها وبلا منافس كأول وأهم نوع من أنواع الطاقة المعروفة على الإطلاق. ولا تقل هذه الاهمية في بقية المجالات الإقتصادية الأخرى كالإنتاج الزراعي والحيواني التي دخلت المكننة فيها من أوسع الأبواب وهي بجملتها تعتمد على الكهرباء لتوفر ناتجا يغطي الطلب المتزايد عليه. وملخص الكلام وهنا لا أضيف جديدا عندما أقول بأن الكهرباء أصبحت بمثابة روح الحضارة الإنسانية الحديثة. وانطلاقا من هذا التوصيف الذي يتسم بالبداهة وبتسقيط سابق القول على المشهد العراقي البائس يتبين لنا بوضوح حجم الكارثة التي يعانيها واقعنا الاقتصادي، ليس بسبب سوء الإدارة وغياب الرؤيا والتخطيط؛ وهو ما سأتركه للمختصين يحدثونا عنه؛ بل فقط بسبب تدهور وضع الكهرباء الوطنية. حيث توقفت معظم الصناعات المحلية بالكامل نتيجة ذلك كونها تصبح غير قادرة على المنافسة السعرية في السوق اذا استخدمت الكهرباء البديلة وأقصد المولدات، هذا مع كل الصعوبات التي يعانيها المنتج المحلي من انفتاح السوق على البضائع المستوردة بدون أي قيد وبغياب قوانين حماية المنتج الوطني وحماية المستهلك.

إن انتاج الكهرباء البديلة هو بحد ذاته عملية إستنزاف لأموال البلد بشكل لا يصدق، ولأقربكم من الصورة الكارثية سأقسم هذه الأموال الى جزئين : الأول هو ما ننفقه نحن المواطنون، والجزء الآخر هو ما تنفقه الحكومة في كل دوائرها ومؤسساتها من أجل الحصول على كهرباء بديلة عن الكهرباء الوطنية. ففي دراسة أعددتها قبل عامين قمت بحساب هذه المبالغ متبعا طريقة إحصائية شبه تخمينية وذلك بالإعتماد على الأرقام المتعارف عليها في هذا الباب من حيث: أسعار المولدات المنزلية، أسعار الوقود، سعر الأمبير في سوق الإشتراك بالمولدات الكبيرة، واسعار الملحقات والبدائل ووسائل التوصيل الأخرى وغيرها... وإليكم سادتي الأرقام المخيفة التي ظهرت لي، والتي تناقس بعدد أصفارها أرقام عالم الفلك والفضاء

- ففي بلدنا البالغ تعداد سكانه الثلاثين مليون نسمة لدينا وبلا فخر الآن أكثر من ١٥،٠٠٠،٠٠٠ مولدة مختلفة الأحجام والألوان والأنواع
- بفرض أن عمر أفضل أنواع المولدات لا يتجاوز الأربع سنوات فيبدو اننا قد أتلفنا أكثر من ١٥،٠٠٠،٠٠٠ مولدة في السنوات الثمان الماضية.
- لدينا شبكة عنكبوتية هائلة من أسلاك التوصيل العشوائية يزيد طولها على أقل التقديرات على ٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ متر (وهو ما يعادل المسافة بين الأرض والقمر خمس مرات)
- أما الرقم المروع فهو المبالغ المصروفة من قبلنا نحن المواطنون لتوفير كهرباء بديلة والذي يزيد سنويا عن ١٨،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار عراقي (أي ما يعادل ١٥ مليار دولار أميريكي)
- هذا بالأضافة الى عشرات الملايين من مفاتيح التحويل وقواطع الدورة وأجهزة الحماية ومثبتات الفولتية ورافعات الفولتية وعاكسات القدرة ومجهزات القدرة ومصابيح الشحن ومراوح الشحن ومصابيح الدلالة ونغمات الإشارة... والخ مما يصعب حصره وعده.

هذا بالطبع ما أمكنني إحصاؤه لأن أرقامه مشاعة كما هو معروف للجميع. أما الجزء الآخر من الأموال وأعني به ما تنفقه الحكومة في دوائرها فلا سبيل لحصره كما هو واضح ولكن يمكننا ان نقترب من الصورة إذا انتبهنا الى النقاط التالية:

- تقريبا لا يوجد حاليا أي دائرة صغيرة كانت أم كبيرة لا يوجد فيها على الأقل مولدة واحدة بدءا من مقرات الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، رئاسة البرلمان) وانتهاء بأصغر مستوصف أو مدرسة أو ثكنة عسكرية في المناطق النائية
- تحتاج أغلب هذه المولدات الى عمال لتشغيلها وصيانتها وخزانات للوقود ومياه للتبريد ومكان مهيأ مع سقيفة وملحقات ومستلزمات الربط والتوصيل
- تستهلك هذه المولدات كميات كبيرة من الوقود والزيوت وقطع الغيار وبما يعادل سبعة أضعاف سعرها حسب معادلة عالمية تقول (أن سعر أي معدة لا يمثل سوى نسبة ١٤٪ من قيمة صرفياتها طيلة عمرها التشغيلي)

وهكذا يكون الرقم الحقيقي غير بعيد عن الرقم السابق الذي يخص المواطنين ولكن هنا يجب ضربه بمعامل مهم يمثل مستوى الفساد الإداري وثقافة القومسيون والإستفادة من مشتريات الحكومة وهو بحسب تقديري يتراوح من ١،٥ الى ٣.

طبعا وكما هو واضح هذه الحسابات والأموال لم تشمل ما تنفقه وزارة الكهرباء في محطات انتاجها التي تضرب الرقم القياسي العالمي بمقدار ما تهدره من الوقود مقارنة بما تنتجه من الكهرباء وسأضرب لكم مثالين على ذلك:

المثال الأول: محطات الإنتاج التي فيها وحدات تستخدم وقود زيت الغاز (الكاز) وهو بالطبع أغلى وقود بالعالم، ويأتيها هذا الوقود مستوردا من الخارج ومنقول برا بالقاطرات الحوضية (التانكرات) وهذه أغلى وسيلة نقل بالعالم ولكون كفاءة هذه الوحدات التصميمية لا تتجاوز ٦٠٪ فتقوم هذه الوحدات بتحويل ٦٠ تانكراً فقط الى كهرباء وتحرق ٤٠ تانكراً بلا فائدة من كل مئة تانكر.

المثال الثاني: معظم محطات الإنتاج الحرارية تستخدم تقنية الدورة البسيطة بالإنتاج فهي تحرق الوقود الثقيل لتسخين المياه وتوليد البخار بضغط عال ويتم إدخاله الى توربينات الإنتاج لتدويرها وتخرج المياه الساخنة لتقذف في الأنهار، في حين تستعمل أغلب الدول اليوم تقنية الدورة المركبة التي تعيد تسخين هذه المياه والأستفادة منها وما يرفع كفاءة الإنتاج ويقلل الهدر بالوقود وعمر المعدات، ناهيك عن تخفيض نسبة التلوث.

وعندما نتحدث عن بيت الداء وأساس المشكلة الحقيقي لموضوع الكهرباء وهو شبكة التوزيع الكهربائية والمستخدمين والأحمال.

فالشبكة الكهربائية تعاني فوضى واضطرابا كبيرين يصلان بها الى حد الإنهيار التام نتيجة خروجها عن كل المحددات والقياسات التصميمية والعلمية الصحيحة، فتكون نسبة الفقد فيها أعلى من نسبة التجهيز، مما يؤدي الى تقطعها وانصهار اسلاكها وتلف معداتها كالمحولات. وأهم الأسباب التي أدت الى هذه الفوضى هي

□زيادة الاختناق في الشبكات والضغط على المحولات نتيجة عدم فصل الشبكات وأضافة أخرى بنسبة توازي الزيادة السكانية وارتفاع مستوى السكان المعيشي وما يعكسه من زيادة في استهلاك الكهرباء

□ إندثار وتقادم أعمار قسم كبير من الشبكات العاملة حاليا وعدم صيانتها بالإسلوب العلمي الصحيح، بل أن عمليات الصيانة الرديئة هي نفسها تسرع من عملية إتلاف الشبكة

□عبث الكهربائيين الأهليين وتجاوز المواطنين على الشبكة بدون معرفة علمية وبغياب مريب وسكوت غريب من جانب الحكومة وعدم المحاسبة الجدية للمخالفين

والحل الصحيح الوحيد هو بإصلاح شبكة التوزيع، ورفع التجاوزات عليها، وإعادة التوزيع علميا وأصوليا، وتغيير نظام حساب التعريفة (قائمة الكهرباء)، وزيادة تسعيرتها، ويتم ذلك عن طريق خطة ذكية متعددة المحاور يتم تنفيذها بشكل مراحل يسبق ذلك ويرافقه عملية تهيئة نفسية وإقناع للمواطن بعظم الفائدة المستحصلة من هذا المشروع الحلم؛ عبر حملة إعلامية وتثقيفية لجعله يتفاعل مع المشروع ويساعد على إنجاحه. وأنا شخصيا أجريت بعض الإستطلاعات على نماذج مختلفة من الناس بالسؤال الآتي: (ماهو رأيك بمشروع يعيد وضع الكهرباء كما كانت في السبعينات وينسيك همها إلى الأبد مقابل بعض الترشيد وزيادة قليلة في السعر؟)

وكانت جميع الإجابات الإستعداد لما هو أكثر مما طلبت منهم، رغم تشكيك بعضهم بإمكانية عودة الوضع كما وصفت ليأسهم وجهلهم بحقيقة الأمر.

محاور الحل :

المحور الفني الهندسي:

وهو تقريبا من أسهل المحاور تنفيذاً ويكون حسب الخطوات التالية:

١. يتم اختيار منطقة على اساس جغرافي يعني محلة واحدة أومجموعة محلات متقاربة وعلى اساس كهربائي بحيث أنها تشمل شبكة مغذي وطني كامل (١١ كيلو فولت)أو عدة مغذيات في محطة تحويل (١١/٣٣ كيلو فولت) واحدة.

٢. ترفع التجاوزات على شبكة التوزيع التي تدخل ضمن الخطة ويعاد توزيع الكهرباء حسب المعادلات الرياضية الصحيحة والأصول المرعية. بعدها توزع قيم التيار الكهربائي على المنازل وحسب طلب المواطن وبرقم مفتوح (طبعا هذا بعد أن يبلغ بالتسعيرة الجديدة وطريقة إحتسابها) وهذا ما سيضمن لي عدم طلبه لتيارات عالية لأنها محسوبة بحيث تكون غالية جدا لايتحمل تسديدها، ومن جهة أخرى إذا كانت الكهرباء مستمرة (٢٤ ساعة) فما حاجته الى قيم عالية؟!

٣. يرافق عملية رفع التجاوزات وإعادة التوزيع عملية تأهيل للشبكة وإصلاح نقاط الضعف فيها وباستعمال نفس المواد مع بعض الإضافات الضرورية لتقليل التكاليف.

تستهلك هذه المولدات كميات كبيرة من الوقود والزيوت وقطع الغيار وبما يعادل سبعة أضعاف سعرها حسب معادلة عالمية تقول (أن سعر أي معدة لا يمثل سوى نسبة 14 % من قيمة صرفياتها طيلة عمرها التشغيلي)

عندما نتحدث عن بيت الداء وأساس المشكلة الحقيقي لموضوع الكهرباء وهو شبكة التوزيع الكهربائية والمستخدمين والأحمال.

٤. يراعى أثناء ربط قابلوات البيوت على الشبكة ختم منطقة الربط بمادة عازلة سميكة وذات لون فاتح مشع بحيث يمكن للناظر ملاحظة أي تلاعب به وهو على الأرض. ولمنع عملية الربط من أماكن أخرى يغلف القابلو النحاسي العاري بشريط عازل على مسافة مترين من جهتي عمود الكهرباء.

٥. تجهز البيوت بعداد رقمي حديث يختلف نظام عمله وطريقة حسابه عن العداد القديم. تم وضع التصاميم الأولية لهذا العداد ويحتاج الى دعم مادي لتنفيذه.

المحور القانوني والإداري:

حيث من المتوقع بل والأكيد محاربة مثل هكذا مشروع من قبل جهات عديدة لذلك يحتاج الى تكتيك ذكي مدعوم بقوانين وأوامر وتعليمات تحكم عملية التنفيذ وما بعدها. إن هذا المحور بالذات يمكن ان تكون فيه أفكار كثيرة ومتنوعة وأدناه بعض النقاط التي ممكن تعديلها في حالة صعوبة تنفيذها:

١.أرى من الأفضل وجهد الإمكان فصل ادارة الشبكات التي تؤهل في هذا المشروع عن وزارة الكهرباء مع بقاء كوادرها وربطها بدوائر المحافظة. و إذا كان هذا صعبا و يحتاج الى وقت طويل يمكن أن تؤسس مديرية جديدة ضمن وزارة الكهرباء لإدارتها وتعطى بعض الإمتيازات لتحفيز العاملين ولإسناد الفكرة وتدعم بكل القوانين التي تنجح الفكرة.

٢.تضاف الى هذا التشكيل بعض الإختصاصات (إن لم تكن موجودة) تكون وظيفتها مراقبة الشبكة ليلاً ونهاراً وعن طريق فرق جوالة مجهزة بالمستلزمات الضرورية لهذا العمل لضبط أي حالة تجاوز.

٣. التركيز على منع بعض الأشخاص الذين امتهنوا مهنة كهربائي على أعمدة الكهرباء الوطنية وهم يمتلكون سالم طويلة ويقومون بجميع أعمال التجاوز والربط الخاطئ وغير القانوني وبالتعاون مع ضعاف النفوس من موظفي وزارة الكهرباء مقابل بعض المال، ويتم ذلك بردعهم ومحاسبتهم من جهة؛ واستيعابهم بضمهم الى فرق العمل في المشروع من جهة أخرى. وكذلك إصدار أمر بمنع بيع وأمتلاك السالم الطويلة كما في السابق.

٤. تفعل قوانين المحاسبة في حالة وجود تجاوز أو تلاعب بالعداد أو الشبكة وردع أي محاولة تخريبية تستهدف إفشال المشروع.

٥. يمكن الاستفادة من وجود الهواتف النقالة وخصوصا عند الشباب وفتح خط اتصال ساخن خاص بالتبليغ عن أي مخالفة بصورة سرية مقابل مكافئة مالية على شكل رصيد مثلا يرسل لصاحب المكالمة بعد التثبت من حالة التجاوز.

٦. يمكن أيضاً الاستفادة من الإنترنت بفتح موقع الكتروني لتسلم الملاحظات والشكاوى والتبليغات والتفاعل مع المواطنين.

المحور السياسي والاجتماعي:

بإيماني أن الحكومات تكون دائما سلاحاً ذا حدين؛ فهي قادرة على إصلاح المجتمع أو إفساده،وذلك عن طريق تشريع القوانين التي تلائم كلاً من الحالتين. وموضوع الكهرباء يشكل الآن أكبر حالة تماس بين المجتمع والحكومة وخدمة عامة ذات طبيعة علمية عالية ودقيقة، يجب على كل طرف التقيد التام بالقوانين والأصول المرعية للنجاح في تقديم هذه الخدمة. لذا من المستحيل الحصول على الكهرباء في ظل مثل هذا الإستهتار الهائل من قبل المواطنين والسكوت المريب للجهات الحكومية عن المحاسبة الفعلية والمعالجة العلمية الصحيحة بدلا من استغلال الموضوع لأغراض الفساد المالي والإداري!!

إذاً يأتي هذا المشروع لإعادة صياغة العلاقة بين المواطن والحكومة والشبكة بصورة صحيحة تضمن حقوق جميع الأطراف وعلى هذا المبدأ تقوم حملة ضخمة لتوعية الناس لكي يتقبلوا الفكرة ويتعاونوا معا لإنجاحها. وهي خطوة باتجاه تهذيب المجتمع وإعادة انصياعه لسلطة القانون، وتكمّل خطة فرض القانون الناجحة وهذه المرة باتجاه الخدمات.

المحور الإعلامي:

طبعا لا يخفى على أحد الدور المهم والرئيس الذي يلعبه الإعلام في عملية الإقناع والتوجيه والتحشيد إذا ما استخدم بطريقة فعالة وذكية (وسخية!). حيث وكما هو واضح إن هذا المشروع ليس حلا سحريا يوفر الكهرباء ويحل مشكلتها في ليلة وضحاها (ومثل هذا الحل غير موجود)، بل هو مشروع طويل الأمد يستند فكرة توفير فائض من الكهرباء الناتج بسبب ترشيد الإستهلاك بفعل رفع التسعيرة والناتج أيضاً من عملية تنظيم التوزيع وإصلاح الشبكة، وهي كمية اتوقع أن تكون ضخمة جدا تمكننا من المناورة والإيفاء بوعد الـ(الكهرباء ٢٤ ساعة) وبهذا نكسب وقتا كافيا ومريحا تتم خلاله عملية نصب محطات توليد وانتاج كبيرة جديدة، وكذلك كسبنا شبكة جيدة وصحيحة تنتظر أي زيادة في الضخ.

* **باحث ومتخصص في مجال الطاقة الكهربائية**

الاقتصادي | العدد (2077)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

ظاهرة شحة الطاقة الكهربائية مشكلة مستديمة قديمة حديثة مثلت الهاجس الاكبر للمستهلكين وللقطاعات الاقتصادية والخدمية كافة ، وسط عجز حكومي للاتيان بحلول ناجعة لهذه المشكلة

قدر العراق انه يقع في وادي الرافدين الذي جعل منه كالمرأة المقعرة العاكسة للحرارة،ومحتل للصدارة في درجات الحرارة العالية صيفاً التي تتجاوز الـ 50 درجة مئوية ،ومع قدوم فصل الصيف يثار الجدل حول الطاقة الكهربائية الشحيحة على الرغم من الموازنات الاستثمارية والمشاريع المعلنة والتي على مايبدو لم تلامس الجرح .

شحة الكهرباء هذه أفضت الى مشهد اضطراري للمولدات الاهلية تلبية لاحتياجات المستهلكين ، الأمر الذي يلقي بظلاله على دخل الأسرة ويربك موازنتها الشهرية .

شح الكهرباء يؤثر على دخل الاسرة

هل حاجة المستهلك للمولدات الأهلية.. عبء على مستوى المعيشة ؟

تحقيق / صابرين علي

أصحاب المولدات :

أما اصحاب المولدات فقد اتفقت اراؤهم مع المواطنين من ناحية النتائج المترتبة عن هذه الظاهرة حيث يذهب صاحب المولدات في منطقة الدورة محمد جاسم إلى أن هذه الظاهرة تمثل سوق بأكمله بما يتداخل معها من استيراد وبيع مواد أحتياطية لهذه المولدات وميكانيكيين لتصليحها وتوفير مشتقات لتشغيلها والمستفيد الوحيد من هذه الظاهرة هي الحكومة بحيث انها تستورد مواد احتياطية مقابل الكمارك وتشغل اعداداً من المواطنين بالعمل فيها كميكانيكيين وتتخلص من عبء توفير فرص عمل لهم ،بالأضافة الى بيع المشتقات النفطية في الاسواق السوداء.

ويوضح جاسم ان المواد الأحتياطية لهذه المولدات جميعها غير صالحه ولاتفي بالغرض حتى لمدة شهر واحد .

واما جواد زامل يقول : ان هذه المولده توفر لي فرصة عمل لاغير بحيث لو توفرت فرصة عمل اخرى لما عملت بها.

ويضيف زامل انا لااحصل على أي ربح لأن الربح الذي يأتي منها يذهب جزء كبير منه الى المشتقات التي تتعرض اسعارها للارتفاع بين الحين والاخر وخصوصاً في فصل الصيف والجزء الأخر من الربح هو للصيانة بالأضافة الى اسعارها المرتفعة أما الجزء القليل المتبقي من هذه الأرباح هي لسد حاجات المعيشة.

وأماصاحب المولدة قيس مالك يقول : تستهلك المولدات ٤ألاف لتر من الكاز شهرياً بحيث يتم شراء نسبة ١٠٠٠ لتر بسعر مليون دينار من الأسواق التجارية الأمر الذي يجعلنا نحن كأصحاب مولدات نقوم بتسعير الأمبيرات بماينا سب هذا المبلغ ،في حين لووفرت الحكومة حصة من الكاز سينعكس الأمر ايجابياً على الطرفين من المواطنين وأصحاب المولدات .

ود أقر مالك أن سعر الأمبير المرتفع يدفع بالمستهلكين على أشتراك بعدد قليل من الأمبيرات ما يجعلهم

ممتعضين جراء نسبة الكهرباء التي تصل الى منازلهم.

اما ليث حبيب فلم يبتعد كثيراً عن آراء اصحاب المولدات الآخريين غير انه يرى ان المولدات ليست مسرفة للمشتقات النفطية فحسب بل هي أيضاً مسرفة لكميات المياه واصفاً أياها بالآفة التي تلقف الزرع فهي مضرة بصحة المواطنين ومستهلكة للأموال بحيث نسبة ٩٩٪ الضرر و ١٪ النفع منها مبيناً ان الحاجة هي التي دفعت القائمين على هذه المولدات والمستهلكين للتعامل معها وسط عدم اكتراث الوزارة القطاعية ومعها الحكومة .

وأما عمار معن يقول : ان هذه المولدات تعمل على سد النقص الحاصل في الكهرباء الوطنية على الرغم من أنها لاتفي بالغرض المطلوب للمواطن ولصاحب المولدة ، فهناك خطوط ليلية واخرى نهارية توفر الكهرباء في فصل الصيف اللاهب وان كثيراً من المواطنين مستائين من هذه الظاهرة بسبب تأثيراتها المتعددة في حين اخر نجدهم في خطوط هذه المولدات مضطرين .

ويضيف معن : إذا لم تتمكن الحكومة من توفير الكهرباء الوطنية تحت شعار تخريب من قبل العمليات الأرهابية ، فعلى الأقل تدعم هذه المولدات لسد النقص الحاصل من جراء القطع المبرمج للكهرباء الوطنية ان وجدت ، وبالتالي تحقق نوع من المعالجة بحسب تقديرنا ، وهي بطبيعة الحال معالجة آنية ووقتية شريطة ان تعمل الحكومة على تنفيذ المشاريع الكبرى لإنشاء محطات عملاقة تعالج الشح الكبير الوجود في الطاقة الكهربائية .

المستهلكون متضررون :

تقول المستهلكة عايدة كاظم : تؤثر المولدات على الدخل الشهري حيث تصل الى ٥٠ الف دينارباالأضافة الى مولدة المنزل التي تصل الى ٣٠ الف دينار ناهيك عن خطوط (السحب الليلي صيفاً).

فيما يقول علي خشان:أن هناك أتفاقاً بين اصحاب المولدات والكهرباء الوطنية بحيث لايستفيد المواطن من الوقت الذي تتوفر فيه الكهرباء الوطنية وعدم تعويض هذا الوقت من قبل اصحاب المولدات وهذا مايدفع المواطن الى تشغيل المولدات المنزلية التي تعتمد على البانزين .

ويبين المهندس الكهربائي رعد الدليفي أن هذه المولدات تؤثر على الأجهزة الكهربائية على المدى البعيد لأنها عبارة عن تذبذبات غير منتظمة ما يحمل المواطن عبئاً اخر،اضافة الى تأثيراتها على البيئة .

وانتقد الدليفي وزارة الكهرباء بتراجع الاداء وعدم المهنية مبيناً انها لاتضع الشخص المناسب في المكان المناسب على حد قوله .

ويرى المستهلك علاء حمزه ان من اكثر المؤثرات السلبية على دخل الأسرة هي الكهرباء والتي تحتاج بحد ذاتها الى دخل اضافي .

ويقول المواطن علي مجيد : ان دخله محدود جداً الأمر الذي دفعه الى الأعتماد على الكهرباء الوطنية التي هي شبه معدومة خصوصاً في فصل الصيف وعدم اشتراكه بهذه المولدات بسبب ارتفاع اسعار الأمبيرات ، ناهيك عن تأثير هذه المولدات على صحة الإنسان و تسبب الضوضاء للبيئة.

وأضاف مازن فاضل صاحب محل ان هذه الظاهرة سلبية من جميع جهاتها وأن تداخل الأسلاك مع بعضها تسبب بحدوث حالات حريق داخل السوق في عدة مرات .

ويقول مازن فاضل أن أجور الكهرباء تقع ضمن أجور المحل مع أنها غير مجدية ونحتاج الى تبديل الإنارة شهرياً اضافة الى الاشتراك المنزلي وهذا يعد استنزافاً لدخل الأسرة .

فيما يقترح رحيم الربيعي موظف في دائرة الكهرباء توفير ١٠٠٠ وحدة من قبل دائرة الكهرباء تكون بسعر٥٠٠٠ دينار بينما سعر الأشتراك بهذه النسبة من قبل اصحاب المولدات تتراوح من ٤٥ الى ٥٠الف دينار وهنا النتيجة معروفة فان هذه النسبة من المبلغ بدلاً من ان يسد فيها الأمور المنزلية يضطر الى دفعها الى اصحاب المولدات بالأضافة الى ذلك فأن كهرباء(السحب) متذبذبة فهي دائماً تخلو من الخط البارد الأمر الذي يجعل الإعتماد على خط البارد للمنزل ويترتب عن هذا استهلاك وتلف لأجهزة منازل المواطنين .

ويبين الربيعي ان نسبة ٨٠٪ هو ماتستهلكه هذه المولدات من المشتقات النفطية في حين لو توفرت الكهرباء الوطنية تقلل من الأزمات الاقتصادية للمشتقات النفطية.

للخبراء رأي عن هذه الظاهرة :

يقول الخبير حمزه الجواهري : أن سعر الأمبير الواحد الذي تتراوح مابين ١٢ الف بدون حصة ديزل الى ٨٠٠٠ آلاف بالنسبة الى المولدات التي لديها حصة من الديزل من قبل الحكومة وهذا يؤثر على دخل الأسرة مايخلق لدينا ذريعة لسرقة الديزل في حين ان المولدات متوقفة بدون تشغيل تحت اعذار ومبررات العطلات والصيانة وبيع هذه الكميات في الأسواق التجارية (السوق السوداء) وان هذه الظاهرة عملية فساد وليس نقصاً في الطاقة .

ويضيف الجواهري : أن هذه المسألة محلولة وبحاجة الى قرار سياسي وذلك من خلال اتباع المقترح الآتي:أن تجهز المؤسسات الحكومية والمرافق العامة كالمستشفيات والدوائر والفنادق والمعامل الكبيرة والورش من خلال خطوط الطوارئ لأنها تحتاج الى جهد وطاقة عاليتين من كهرباء الشبكات الوطنية ، حيث تتوفرلدينا ١٥ مليون مولد لخطوط الطوارئ وهذا الأمر يجعلها تعتمد على هذه الخطوط (خطوط الطوارئ) من دون الحاجة الى الشبكات الوطنية ، وفي الوقت نفسه نوفر طاقة كهربائية مشغلة لمدة ٢٤ ساعة للمنازل من دون الرجوع الى هذه المولدات .

ويتابع الجواهري : أن الدولة متعاقدة مع شركات عدة لتوفير طاقة تتراوح حوالي سبعة ونصف ميكا واط ، وبعد مرور مدة سنة أو سنة ونصف تصل طاقتها الى ١٥ميكا واط ،وخلال هذه المدة نتوقع القطع المستمر في الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء العراق دون أي استثناء وهذا الأمر يشمل حتى الوزارات .

ويبين الجواهري أن هذه الظاهرة لاتكمن من خلال مولدات وديزل ولابنزين وانما حالة فساد موجود من أعلى السلطة الى أصغر موظف موجود فيها .

واما الخبير الكهربائي محمود الزيدي يقول : أن هذه المولدات عبارة عن أموال مبددة فيما لوتتوفر الطاقة الكهربائية نستفيد من هذه الأموال في بلدنا البالغ تعداد سكانه أكثر من ثلاثين مليون نسمة ، ولدينا الآن أكثر من ١٥ مليون مولدة مختلفة الأحجام والألوان والأنواع ، بفرض أن عمر أفضل أنواع المولدات لا يتجاوز الأربع سنوات فيبدو اننا قد أتلفنا أكثر من ١٥ مليون مولدة في السنوات الثمان الماضية،والرقم المروع فهو المبالغ المصروفة من قبلنا نحن المواطنون لتوفير كهرباء بديلة والذي يزيد سنويا عن ١٨،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار عراقي (أي ما يعادل ١٥ مليار دولار أميريكي)

ويضيف الزيدي أن هذه المولدات الذي تلعب دورها في جانبين الأول هو الهدر للطاقة وللأموال لأن هذه الوحدات الصغيرة تأخذ اموالاً وطاقة عاليتين في حين لو اعتمدنا على الشبكات المحلية في توفيرها واستخدام هذه الأموال والطاقة لأنتاجنا اكبرعدد ممكن من الكهرباءمن خلال الوحدات الكبيرة ،ومن البديهي أن الكاز والبانزين من اغلى انواع الوقود ولايستخدم لمثل هذه الأغراض، ويأتي هذا الوقود مستوردا من الخارج ومنقول برا بالقاطرات الحوضية (التانكرات) وهذه أغلى وسيلة نقل بالعالم ولكون كفاءة هذه الوحدات التصميمية لا تتجاوز ٦٠٪ فتقوم هذه الوحدات بتحويل ٦٠ تانكراً فقط الى كهرباء وتحرق ٤٠ تانكراً بلا فائدة من كل مئة تانكر.

ويتابع الزيدي : أما الجانب الآخر هوالتأثير المباشر على هذه المولدات بحيث تحرق كميات من الوقود بدون فائدة وأن محطات الإنتاج الحرارية تستخدم تقنية الدورة البسيطة بالإنتاج فهي تحرق الوقود الثقيل لتسخين المياه وتوليد البخار بضغط عال ويتم ادخاله الى توربينات الإنتاج لتدويرها وتخرج المياه الساخنة لتقذف في الأنهار، في حين تستعمل أغلب الدول اليوم تقنية الدورة المركبة التي تعيد تسخين هذه المياه والإستفادة منها وما يرفع كفاءة الإنتاج ويقلل الهدر بالوقود وعمر المعدات، ناهيك عن تخفيض نسبة التلوث.

وأن اقصى مدة لتشغيل هذه المولدات هي ساعتان أو ثلاث ساعات في اليوم فهي غير مصنعة لهذا التصميم الأمر الذي يترتب عليه كثرت العطلات واحتياجها الى الصيانة بشكل مستمر.

ويوضح الزيدي أن هذه المولدات لها قوانين خاصة بها منها: هو ان توضع هذ الموادات في أماكن خاصة بها ومعملة لأجلها كأن تكون مخزناً أوغرفاً أوداخل سرداب ،وأن يكون هناك توزيع صحيح لهذه المولدات ،وعدم تلوث البيئة المحيطة بها بالدهون والأبخرة المتصاعدة منها، مشيراً الى أن تأثير هذه المولدات لايقتصر على الجانب المادي فحسب، وأنما تأثيرها معنوي أيضاً من خلال المنظر البشع لها والتلوث الذي يحوط المكان الذي تكون فيه من الدهون والأبخرة وأستباحة الشوارع العامة، ناهيك عن الأضرار الناجمة عنها من حوادث وحرائق التي تتسب بها هذه المولدات .

فيما يقول مستشار مركز بحوث السوق سالم البياتي : من المعلوم أن القدرة الشرائية للمواطن يتم تضمينها في ضوء متطلبات الحياة ولكن عندما تتعقد الحياة الأقتصادية في بلد ما وتظهر كثير من المتغيرات هذا مايصعب الحياة على المواطن ، ففي مايتعلق في موضوعة الكهرباء ومستلزمات الطاقة فالمواطن يتحمل عبئاً اقتصادياً وصناعياً وحتى نفسياً.

ويضيف البياتي : أمام هذه الحالة تشكل المولدات أعباء أضافية وخصوصاً عند العوائل ذات الدخل المحدود ، وفضلاً عن عدم وجود رقابة على اصحاب المولدات في ضل مجتمع لايعرف الا الغنيمة من الاخر .

ويوضح البياتي :أن عملية تجهيز المولدات تحتاج الى تدخل جدي من قبل الدولة ومجالس المحافظات في حل هذه القضية أو على الأقل بشكل مؤقت كما هو معمول في توزيع حصص الغاز والنفط.

ويطالب البياتي الحكومة بايجاد صيغة مناسبة للأستفادة من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال الواسع ومن الضروري أن يعقد مجلس النواب جلسة خاصة بهذا الموضوع لوضع المعالجات المناسبة.

ويرى البياتي ان اسباب هذه المشكلة تكمن بعدم وجود مشاريع جادة في توفير الكهرباء لافتاً الى أن هذه المشكلة تقودنا الى أمور عدة منها انتشار البطالة بصورة عامة والبطالة المقنعة خاصة .

الاقتصادي | العدد (2077)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

في ظل توقعات باستمرار تصاعد اسعاره

النفط يتجاوز حاجز الـ 115 دولارا مع تنامي المخاوف في الشرق الاوسط

العواصم / متابعة المدى الاقتصادي

ارتفع خام القياس الاوروبي مزيج برنت متجاوزا ١١٥ دولارا للبرميل أمس الاثنين بعد أن شنت قوات التحالف الغربي ضربات ضد ليبيا مما أجج مخاوف من زيادة العنف في منطقة شمال أفريقيا والشرق الاوسط وهي مصدر ما يزيد عن ثلث النفط في العالم.

وذكرت مصادر صحفية مطلعة لـ (رويترز) ان الاضطرابات أيضا في سوريا واليمن انتشرت عقب الاحتجاجات في وقت سابق هذا العام التي أطاحت برئيسي تونس ومصر بعد سنوات طويلة قضياها في السلطة وقمع احتجاجات في البحرين الاسبوع الماضي.

وزادت الهجمات التي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على ليبيا بدعم من الامم المتحدة من حدة حرب أهلية خفضت انتاج البلاد النفطي الى أقل من ربع الانتاج السابق الذي بلغ ١,٦ مليون برميل يوميا وأصابت كل صادرات النفط تقريبا بالشلل من بلد كان يحتل المركز الثاني عشر بين أكبر مصدري النفط في العالم.

وارتفع خام برنت للشحنات تسليم مايو ايار ١,٦٧ دولار الى ١١٥,٦٠ دولار للبرميل بحلول الساعة ٠٧٤٩ بتوقيت جرينتش.

وزاد الخام الامريكي الخفيف للشحنات تسليم أبريل نيسان ١,٨٦ دولار الى ١٠٢,٩٢ دولار للبرميل بعد أن شنت قوات التحالف موجة ثانية من الهجمات الجوية على ليبيا في وقت سابق أمسالاثنين.

وكان الرئيس الأمريكي باراك اوباما اعلن يوم الحادي عشر من الشهر ان الحكومة الأمريكية تدرس استخدام الاحتياطي النفطي الاستراتيجي لتخفيف الضغط على الانتعاش الاقتصادي الأمريك الجاري لارتفاع اسعار النفط العالمية .

وقال رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بالبيت الأبيض اوستان غولسبي : ان الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام هو مهمة اساسية بالنسبة للولايات المتحدة حاليا، ولكن ارتفاع اسعار النفط العالمية يؤثر سلبا على الانتعاش الاقتصادي الأمريكي الى حد ما.

واضاف : ان ارتفاع اسعار النفط الخام والحبوب والسلع الرئيسية الأخرى سوف يزيد تكاليف (الانتاج) المتمثلة في وسائل النقل والجوانب الأخرى ذات الصلة ويخفض الأرباح التجارية للشركات، ما يمنع مزيدا من الاستثمارات للشركات وزيادة عدد العاملين بها، وكذا يضعف القوة الشرائية للمستهلكين الأمريكيين ويعوق الانتعاش الاقتصادي الأمريكي في نهاية المطاف.

من جانبه قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة بن برنانكي في شهادته امام الكونغرس أن ارتفاع اسعار النفط العالمية المستمر على المدى الطويل سوف يضر باقتصاد الولايات المتحدة، وسوف يرفع توقعات التضخم الوطني الى حد كبير ، ما قد يضعف ثقة المستهلكين بالبلاد .

وتوقع احد المحللين الاقتصاديين بالولايات المتحدة دنيس لوكهارت بأن توقعات التضخم في الولايات المتحدة ربما تصل الى نسبة ٢ ٪ التي تثير قلق مجلس الاحتياطي الاتحادي .

ويترك ارتفاع اسعار النفط العالمية ايضا تأثيرات سلبية كبيرة على الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الاوروبي حيث ارتفع خام برنت تسليم ابريل وأقفل فوق ١١٥ دولار للبرميل في بورصة لندن التعاملات الاخيرة. وقد أثار هذا مخاوف بعض الدول الأوروبية التي تعاني حاليا أزمة ديون سيادية، اذ ان واردات نفط الدول الأوروبية تعتمد أساسا على الدول العربية خاصة دول شمال افريقيا مثل ليبيا والجزائر.

وبينت تقارير صحفية ان واردات ايطاليا النفطية من ليبيا تمثل ثلث اجمالي الطلب المحلي بالبلاد . وقد انخفض انتاج النفط الليبي ليصل الى نحو ٠,٥ مليون برميل يوميا فقط مما كان ١,٥٨ مليون برميل يوميا . واذا استمرت الاضطرابات السياسية في ليبيا في التدهور أو امتدت الى الدولة المجاورة الجزائر – البلد الرئيسي الآخر لانتاج النفط الخام – فإن اسعار النفط العالمية، ولا سيما أسعار العقود الآجلة لخام برنت، سوف تستمر في الارتفاع .

وقال كبير الاقتصاديين بوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول مؤخرا : انه من المرجح ان يشكل ارتفاع اسعار النفط العالمية تأثيرا سلبيا على الانتعاش الاقتصادي الهش في اوروبا. واضاف بيرول انه اذا واصل متوسط سعر النفط في اوروبا لعام ٢٠١١ في الارتفاع ليستقر عند ١٠٠ دولار امريكي للبرميل، فلا بد ان تنفق الدول الأوروبية ٣٧٥ مليار دولار امريكي لاستيراد النفط الخام، وهو رقم اعلى بشكل قليل من ٣٦٩ مليار دولار امريكي في عام ٢٠٠٨ حيث سجلت اسعار النفط العالمية رقما قياسيا بـ ١٤٧ دولار أمريكي للبرميل في شهر اغسطس ذلك العام

ولا يمكن تجاهل التأثير على الدول الآسيوية – الصين وكوريا الجنوبية والهند – التي تعتمد اساسا في وارداتها النفطية على منطقة الشرق الأوسط . ونقلت احدى الصحف المالية البارزة في الهند مؤخرا عن

اقتصادي شهير محلى قوله، انه اذا استمر ارتفاع أسعار النفط العالمية، فسوف يتأثر به النمو الاقتصادى فى اقتصادات آسيا الرئيسية على مستويات مختلفة.

على وجه التحديد اذا وصلت اسعار النفط العالمية الى ١٢٠ دولارا امريكيا للبرميل، فسوف يتباطأ معدل النمو الاقتصادى فى الصين الى ٨,٨ فى المائة من ١٠ فى المائة فى العام الماضى، وسوف يتباطأ معدل النمو الاقتصادى بكوريا الجنوبية الى ١,٦ فى المائة من ٤,٢ فى المائة فى الماضى، فيما يتباطأ معدل النمو الاقتصادى فى الهند الى ٦,٢ فى المائة بدلا من ٨,١ فى المائة فى العام الماضى.

ومن اجل مواجهة ارتفاع أسعار النفط العالمية، قررت الحكومة الصينية رفع اسعار النفط المكرر – البنزين والديزل والكيروسين – للحد من استهلاك المواطنين الصينيين لهذه المنتجات، ما يؤدى الى خفض واردات النفط الخام.

وقد يساعد هذا التحرك على تحقيق الاستقرار فى أسعار النفط العالمية الى حد ما، اذ ان الصين أصبحت ثالث اكبر دولة مستوردة للنفط الخام فى العالم كله بعد الولايات المتحدة واليابان، على ما ذكر بعض المحللين فى صناعة النفط الصينية.

وتتابع اليابان التى تعد ثانى اكبر دولة مستوردة للنفط الخام فى العالم، تتابع عن كثب الاضطرابات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط ، اذ ان ٩٠ فى المائة من وارداتها النفطية تأتى من هذه المنطقة. وعقد رئيس الوزراء اليابانى ناوتو كان اجتماعا طارئا شارك فيه وزراء الخارجية والمالية والاقتصاد والصناعة وغيرهم من الأعضاء الرئيسيين بمجلس الوزراء اليابانى، لمناقشة مشكلة ارتفاع أسعار النفط العالمية. واعلن وزير الاقتصاد والصناعة اليابانى بعد الاجتماع ان ارتفاع قيمة الين اليابانى مقابل العملات الأجنبية الأخرى – مثل الدولار الامريكى واليورو والجنيه الاسترلينى وغيرها – فى الوقت الحالى يمكن ان يخفف تأثير ارتفاع اسعار النفط العالمية الى حد ما. ولذا، فإن أسعار النفط المحلية فى اليابان سوف لا ترتفع فى الأمد القصير.

وقد أدى الزلزال المدمر وتسونامى الناجم عنه بشمال شرق اليابان، والذي وقع يوم الجمعة الماضي بقوة ٩ درجات على مقياس ريختر، أدى الى انخفاض قليل فى اسعار النفط الخام بالأسواق الدولية. ومع ذلك يقول تاجر نفط خام فى بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) ان اعادة الاعمار بعد الزلزال سوف تؤدي الى زيادة في الطلب اليابانى على النفط الخام، ما يدفع ارتفاع اسعار النفط العالمية مرة اخرى.

وفي هذا السياق، اشار نوريل روبينى، الأستاذ الشهير بجامعة نيويورك، الى انه اذا استمرت اسعار النفط العالمية فى الارتفاع لتصل الى ١٤٠ دولارا امريكيا للبرميل، فإن الركود الاقتصادى قد يحدث فى بعض الدول المتقدمة مرة أخرى. وتوقع روبينى وقوع أزمة مالية عالمية مرة اخرى .

ومن اجل تخفيف المخاوف العالمية من الارتفاع المستمر فى اسعار النفط ، قال وزير النفط السعودى علي النعيمي ان امدادات النفط الخام العالمية فى الوقت الحاضر كافية أو مناسبة. واذا حدث نقص فى امدادات النفط الخام بالأسواق العالمية، فإن المملكة العربية السعودية سوف تزيد الانتاج لتلبية الطلب فى الأسواق العالمي، مشيرا الي ان انتاج النفط الخام فى السعودية بلغ ٨,٥ مليون برميل يوميا، ولا يزال هناك فائض قدره ٤ ملايين برميل يوميا، فى الطاقة الانتاجية للسعودية.

وافادت صحيفة ((فايننشال تايمز)) البريطانية فى التاسع من اذار الجاري ان بعض الدول الأعضاء بمنظمة البلدان المنظمة للنفط (أوبك) – الكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية ونيجيريا – قد أجرت مشاورات داخلية استعدادا لزيادة انتاج النفط الخام فى اواخر مارس الجارى أو أوائل ابريل القادم بواقع ٠,٣ مليون برميل يوميا. واضافت الصحيفة، قائلة ان السعودية قد زادت الانتاج النفطى بواقع ٠,٧ مليون برميل يوميا، من اجل تعويض انخفاض امدادات النفط الخام فى ليبيا.

إيران واجهت احتجاجات عندما رفعت أسعار البنزين في المرة الأولىنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (CNN) -- غالباً ما يشعر الأمريكيون بالذعر بشأن أسعار البنزين، التي ارتفعت بشكل كبير في الأيام الأخيرة، جراء الاضطرابات التي تسود في دول منتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير أن سعر البنزين في الولايات المتحدة يقل كثيراً عن نظيره في أوروبا.

وفي حين أن الأمريكيين يشدون شعورهم عند محطات البنزين، يراقبهم الأوروبيون عبر الأطلسي بحسد.

السبب في هذا هو أن سعر البنزين في أوروبا يبلغ ضعف سعره في الولايات المتحدة، بل إن سعره في دول مثل اليونان والدول الاسكندنافيه يزيد كثيراً على ذلك.

ويبلغ متوسط سعر البنزين في الولايات المتحدة حوالي ٣,٥ دولاراً للغالون، وارتفع سعره بنسبة ٣٤ سنتاً، على مدى ١٦ يوماً متتالية.

غير أن سعر الغالون في الولايات المتحدة يقل عن نصف نظيره في العاصمة النرويجية أوسلو، وفقاً لموقع الدراسات والأبحاث النرويجي دين سايد، حيث يبلغ سعر الغالون الواحد ٩,٢٨ دولاراً.

ومعظم الأوروبيين، بمن فيهم البريطانيون والأيرلنديون والألمان والطليان والفرنسيون، يدفعون مبلغاً يتراوح بين ٧,٥٠ و٨ دولاراً للغالون، وفقاً لإدارة الطاقة الدولية.

ويدفع الدنماركيون ٨,٢٠ دولاراً للغالون الواحد منذ نهاية فبراير/شباط الماضي، في حين يدفع اليونانيون ٨,٤٥ دولاراً للغالون.

الاعتقاد السائد هو أن الأوروبيين يدفعون مبالغ طائلة مقابل ذلك لأنهم ليسوا منتجين للنفط، ولكن هذا الأمر غير صحيح، فالنرويج وبريطانيا تنتجان النفط من حقول النفط الموجودة في بحر الشمال.

وفي إيطاليا، رغم أنها غير منتجة للنفط، إلا أن شركتها النفطية "إني" ENI أكبر شركة منتجة للنفط في إيطاليا، الجارة الجنوبية للبحر المتوسط، ومع ذلك فإن سعر غالون البنزين فيها يبلغ ٧,٧٧ دولاراً.

أما سبب ارتفاع أسعار البنزين في هذه الدول فهو الضرائب الكبيرة التي يرزح تحتها شعوب الدول الأوروبية بشكل عام.

من جهتهم، يدفع اليابانيون ٦,٣٠ دولاراً للغالون، بينما يدفع الكنديون ٤,٤٩ دولاراً.

أما السعر الأرخص للبنزين ففي الدول المنتجة للنفط والصين والهند وذلك بسبب الدعم الهائل الذي تقدمه هذه الدول لأسعار النفط ومشتقاته.

ويعتقد بعض الخبراء أن هذه الدول تقدم الدعم كنوع من السيطرة على الشارع ومنعه من الاحتجاج، ذلك أن بعض الدول مثل مصر وسوريا والعراق وإيران جوبهت بالاحتجاج عندما حاولت رفع أسعار الوقود.

قفزت أسعار النفط أكثر من دولارين للبرميل في المبادلات التجارية الإلكترونية في أعقاب تصاعد العنف في ليبيا، فيما دعت السلطات الليبية إلى وقف إطلاق النار بعد القصف العنيف الذي شهدته المواقع الدفاعية الليبية.

وأضفى الوضع القائم في ليبيا، الدولة النفطية ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة في شمال أفريقيا، مزيداً من الشك والغموض، بحيث أضحت أي حادثة في تلك المنطقة تعمل على زيادة الشك وفقاً للمحلل في المجال النفطي في "كاميرون هانوفر"، بيتر بيوتل.

فقد ارتفع سعر برميل النفط للصفقات الآجلة، تسليم شهر إبريل/نيسان، من نوع "ويست تكساس" ١,٩٥ دولاراً للبرميل، ليصل سعره إلى ١٠٣,٠٢ دولاراً للبرميل، في حين قفزت أسعار النفط تسليم شهر مايو/أيار المقبل بحدود دولارين للبرميل الواحد.

ومع ذلك فما زال سعر البرميل أقل من السعر السابق الذي سجل قبل أسبوعين، عندما بلغ سعره ١٠٦,٩٥ دولاراً.

وفي الولايات المتحدة ارتفع سعر البنزين سبعة سنتات للغالون الواحد، ليصل إجمال الارتفاع في سعر الغالون منذ نحو أسبوعين إلى ٧٥ سنتاً

فقد وصل سعر الغالون في محطات الوقود، ٣,٥٧ سنتاً،وهو أعلى مما كان عليه قبل أربعة أسابيع بنحو ٦,٦ سنتاً.

وكانت الكارثة التي ضربت اليابان، أي الهزة الأرضية القوية وما تبعها من موجات مد تسونامي مدمرة قد تسببت بتراجع أسعار النفط الخشية من حصول ركود اقتصادي.

غير أن أسعار الغاز المسال حول العالم ارتفعت، خاصة مع إعلان شركات كبيرة مثل "شل" أنها حولت شحنات من الغاز المسال إلى اليابان، بعيداً عن وجهاتها الأصلية، لتلبية النقص الناجم عن توقف المفاعلات النووية.

الاقتصادي | العدد (2077) السنة الثامنة - الثلاثاء (22) اذار 2011

من أجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط

حمزة الجواهري*

رابعاً:

هيكل الوزارة والقوى العاملة

لعل من أهم أهداف التعاقد مع شركات عالمية لتطوير الحقول هو توفير فرص حقيقية لتطوير الكوادر العراقية لترتقي إلى مستوى العالمية من خلال عملها مع شركات تعتبر الأكثر تطورا في العالم، وأن يقع مستقبلا عبء تطوير الحقول الجديدة على عاتق هذا الكادر النفطي المتطور، لكن يبدو لي أن الوزارة على وشك أن تضيع هذه الفرصة التاريخية التي يجب أن لا تتكرر، لأن كان يفترض بعد هذه المرحلة أن يعتمد العراق على قدراته الذاتية بالتطوير للحقول الجديدة.

لقد وقعت دائرة التدريب والتطوير التابعة للوزارة مذكرة تفاهم مع شركة اوبتو المتخصصة بالتدريب اوائل شهر شباط٢٠١١، وهذا يعني أن الشركة ستقدم دراستها بعد وقت ليس بقصير، بعدها تساهم بتأسيس مراكز تدريب أربعة قد تأخذ سنوات لبنائها وتجهيزها ومن ثم القيام بواجب التدريب! آن ذاك ستكون عمليات التطوير قد اكتملت أو على وشك الإكتمال، ويكون العراق قد خسر فرصة حصول العراقيين على خبرة تطوير الحقول الفعلية، أي منذ البداية.

بكلمة أخرى، كان الأجدر بالوزارة، ومنذ اليوم الأول لعمل الشركات العاملة، أن تفرض عليها مهمة إعادة تأهيل أكبر عدد ممكن من الكوادر العراقية التي لديها خبرة طويلة من خلال برامج مكثفة تمضي بالتوازي مع هذا البرنامج طويل الأمد، أي برنامج التطوير الذي تفكر به الوزارة والذي لم يأت إلا بعد إلحاح كبير من قبل التكنوقراط العراقي ومن مستشاري رئاسة مجلس الوزراء، حيث أن مسألة إعادة التأهيل للكوادر العراقية ذات الخبرة الطويلة يعني وجود كوادر عراقية قيادية كافية لإدارة عملية التغير، وهذا ما تفتقر له الوزارة حاليا، حيث أن "إدارة التغيير" تعتبر من أصعب أنواع الإدارات.

بالرغم من النقص الفادح بالكوادر القيادية، أو مازاد من الطين بلة، هو أن الوزارة لم تفرض على الشركات التعاقد مع العراقيين العاملين أصلا في الخارج ولديهم خبرات واسعة في مجال عملهم للعمل في العراق، تمهيدا لعودتهم بصورة نهائية بعد غربة قسرية طال أمدها.

ما تقدم يعني أن فرصة الحصول على خبرات حقيقية بأعمال التطوير ستذهب دون الاستفادة منها، وستبقى الشركات الأجنبية تتحكم بمفاصل العملية، هذا فضلا عن حجم الفساد المالي المتوقع كنتيجة لغياب تلك الكوادر، وغياب شبه تام للخبرات العراقية المهاجرة التي تستطيع أن تحد من حجم الفساد المتوقع والذي بدت بوادره، بل روائحه تزكم الأنوف، فهو ليس كأي فساد، إنه يقدر بمئات المليارات من الدولارت خلال فترة التطوير المفترضة التي قد تمتد لست سنوات أو سبعة، فضلا عن الخسائر الأخرى التي تتعلق بمستوى تطور التكنولوجيا التي يجب استخدامها، ومستوى تدني معاملات الاستخلاص للمكامن الحاملة للنفط، ويبقى الغياب شبه تام لأنظمة البيئة والسلامة العامة والسلامة الصناعية وتدني للنوعية في كل شيء.

موضوع التعاقد مع العراقيين في الخارج يعتبر مسألة غاية بالأهمية، وكان على الوزارة تفعيل رغبة مجلسي الوزراء والنواب وتحويلها إلى واقع عملي، لأن العراقي باق في بلده وهو استثمار كبير وجدي كونهم عملوا في بيئات عمل متطورة ولديهم معرفة واسعة بأنظمة وقيم العمل المتطورة والعالية، لكن الحصاد الحقيقي لمثل هذه السياسة أو الدعوات الحكومية، حيث أن وزارة النفط قد أفرغت هذه الرغبة أو السياسة من محتواها، ربما عن دون قصد، لكن الأكيد هو أن الوزارة لم تقدم حتى مجرد توجيهات شفهية بهذا الإتجاه ولو على سبيل ذر الرماد في العيون، وهكذا حولت وزارة النفط مثل هذه المبادرة الخيرة من قبل الحكومة ومجلس النواب إلى مجرد ظاهرة صوتية بلا معنى حقيقي، فلم تعد الخبرات المهاجرة، بل هي اليوم بحاجة إلى ألف دليل لكي تصدق دعوات العودة للوطن، ولعلي لا أضيف جديدا لمعلومات القارئ لو قلت إن معظم هذه الخبرات المهاجرة كانت معارضة للنظام السابق، وربما مهجرة قسرا.

كنتيجة لهذه السياسة، أي سياسة إهمال الكوادر العراقية المهاجرة أن وقعت الشركات في مأزق حقيقي، فلا الوزارة قادرة على تنسيب العدد الكافي لملئ الشواغر، ولا الشركات قادرة على ملئها بكوادر ثابتة من هياكلها لسد النقص كون العقود تفرض على الشركات نسبة٨٥٪ من كادرها يكونوا من العراقيين.

لحل هذه المشكلة، قدمت الشركات العاملة صاحبة التراخيص عروضاً لتشغيل موظفين أجانب بصفة مؤقتة، أو شبه دائمة، كنوع من الإلتفاف على بنود العقود، فطلبت عروضا من المكاتب الاستشارية العالمية، كان أقل عرض تقدمت به الشركات بجدود٥٠٠ دولار للساعة الواحدة للخبير الأجنبي، وهناك عروض أخرى تصل إلى١٠٠٠ دولار في الساعة، أي أن الراتب الشهري لهؤلاء الخبراء يتراوح ما بين١٢٠ إلى٢٤٠ ألف دولار شهريا، والغريب هو أن الوزارة قد قبلت بهذه الأرقام الفلكية ولم تلتفت للكوادر العراقية المهاجرة، ولم تفرض على الشركات أن يكون هؤلاء من العراقيين في الخارج، كما ومنعت الشركات من إرسال عراقيين للتدريب خارج العراق كون كلف التدريب عالية وفق حسابات الوزارة، أو هكذا قيل لنا، ولا أدري هل قارنت الوزارة رواتب الأجانب بما ستصرفه على إعادة تأهيل الموظف العراقي القديم أم لا؟

من جانب آخر، وللحق نقول أن هناك مشكلة أخرى كبيرة تعيشها شركة نفط الجنوب والشركات الاستثمارية العاملة فيها، بل وكل المؤسسات النفطية، ألا وهي أن الذين تم تنسيبهم على الشركات الأجنبية العاملة يتقاضون رواتب أعلى من الذين مازالوا يعملون في الشركة العراقية، وقد سمعنا عن إضراب للعاملين هناك، وكان قبله إضرابات أخرى في الجنوب أيضا وآخر في شركة نفط الشمال، كلها بسبب تدني مستوى الأجور.

الوزارة وكعادتها في كل مرة لجأت للعقوبات الإدارية لمن تجرأ على الإضراب عن العمل، إن تم نقلهم من مناطقهم حيث يسكنون مع عائلاتهم، إلى مناطق أخرى من العراق، بحيث يدفع خلالها الموظف الذي أضرب عن العمل كل راتبه للسكن في الفنادق، وذلك عقابا على ما أقدم عليه من ذنب عظيم وطالب بحقوق، هذا فضلا عن نقل البعض إلى مناطق فيها خطورة على حياتهم، فالنقل إلى بيجي على سبيل المثال لموظف من أبناء الجنوب يعني حكما بالقتل عن عمد وسبق إصرار، لأن هناك مازالت تنشط تنظيمات القاعدة ودولة العراق

الإسلامية التي تجد بقتل هؤلاء نوعا من التقرب لله وضمانا للجنة وفوزا بحور العين.

صحيح أيضا أن الوزارة ومؤسساتها تعاني من تضخماً كبيراً، لذا فإن مسألة منح الموظفين أجورا مجزية أمر مستحيل، حيث أن الدائرة التي تحتاج إلى عشرين شخصا للقيام بكامل الواجبات المناطة بموظفيها، نجد فيها أكثر من مئتي موظف، معظمهم لا يجدون أماكن لجلوسهم، ولا أبنية تليق بهم أو تليق بأغنى وزارة في البلد، ولا عمل محدد يقومون به، لأنه لا يوجد أصلا توصيف للوظيفة التي يحمل الموظف مسماها، ولا هيكل تنظيمي يتسع لهم، وفي واقع الأمر هناك من يقول: أصلا لا يوجد هيكل تنظيمي لأي مؤسسة أو دائرة من دوائر الوزارة، فكيف تمنحهم الوزارة أجور عمل مجزية وهم لا يفعلون شيئا؟ بل يشكلون عبئا عليها؟

لعل من أول الأمور الواجب توفرها في تشكيل مؤسساتي هو وجود هيكل تنظيمي، فيه وصفا دقيقا لمسمى الوظائف يحدد الواجبات والصلاحيات، وكما أسلفنا لا الهيكل موجود ولا الوصف للوظائف موجود، ولا أي شيء موجود يمت للتنظيمات المؤسساتية بصلة ، حالة غريبة جداً! ربما تكون هذه الحالة موروثة من النظام السابق، وربما توجد هكذا أوراق في أدراج الوزارة لكن لم يعمل بها، وربما لم يعرف أحد الطريق لها، فعن أي هيكل تنظيمي نستطيع الحديث؟ من الأفضل ترك هذا الموضوع لأن من غير المجدي الحديث عنه في هذه الدراسة النقدية، كون النقد لما هو موجود أصلا، فكيف ننقد ما هو غير موجود؟

القطاع الخدمي الخاص لدعم عمليات تطوير الحقول:

كان من واجب الوزارة العمل على توفير بيئة خدمية تخصصية، كقطاع خاص أو مشترك، يكون هو الذي يقوم بكل أعمال التطوير الحقيقة، حيث من المعروف أن الذي ينوي بناء بيت، يجد هناك بيئة خدمية متكاملة للبناء، فإنه يجد المهندسين المعماريين ومهندسي البناء، والبنائين ويجد المختصين بصب الخرسانات، كما ويجد المجهزين لمواد البناء وهكذا باقي التخصصات كالتأسيسات الصحية أو الكهربائية وما إلى ذلك، أي بمعنى أن هناك بيئة خدمية متكاملة لعملية البناء، بغير هذه البيئة تكون مسألة البناء عسيرة بل مستحيلة، فيما لو كان البناء المطلوب حضاريا يلبي كامل الاحتياجات وبكلف معقولة وبمقاييس ومواصفات عالمية.

بالنسبة للنفط هذه البيئة الخدمية غير موجودة على الإطلاق، حيث أن الشركات العاملة في حقيقة الأمر لا تنفذ أعمال التطوير بيدها، وإنما توكل المسألة للشركات الخدمية المتخصصة، وهي تقوم بإدارة العملية وتمولها فقط، بالضبط كما يحدث في حالة بناء بيت حتى لو كان بسيطاً بدون هذه البيئة الخدمية تكون عملية تطوير الحقول بكلف عالية جدا، لأن الخدمات التخصصية المطلوبة سوف تستقدمها الشركات العاملة من الخارج.

هذا الأمر المهم جدا لم تعمل الوزارة شيئا منه، فقد اكتفت بجلب بضع شركات أجنبية لا تزيد على أصابع اليد الواحدة لتقديم الخدمات المطلوبة، وكان أن اتفقت هذه الشركات مع بعضها البعض في غرف مظلمة وربما بمعونة بعض الفاسدين من العراقيين وفرضت أسعارا فلكية للخدمات التخصصية التي تقدمها، بحيث تزيد عدة مرات على مثيلاتها من الخدمات عالميا، وهذا بدوره كان السبب الأكبر لاتساع رقعة الفساد الذي أصبح مخيفا بكل المقاييس.

سأبقى أعيد المثال التالي لعل الذي يهمه الأمر يستمع لما نقول، ألا وهو أن في دول الخليج المجاورة للعراق نجد أن كلفة حفر البئر بعمق ثلاثة كيلومترات مع جزء أفقي قد يزيد على كيلومتر بحدود ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ونصف المليون دولار، هذا يتضمن التجهيزات كاملة، لكن ما تمخضت عنه إتفاقات الغرف المظلمة في العراق هو أن السعر كان ما بين عشرة إلى أحد عشر مليون دولار للبئر بتلك المواصفات، وربما كانت التجهيزات ذات مواصفات غير ملائمة للضروف العراقية.

كان آخر مجموعة عقود خدمية، سمعنا بها لحفر٥٦ بئرا في حقل الرميلة تم توقيعها مع الشركات من خلال اجتماع ضم ممثلين من خمس شركات وممثلين عن الوزارة تم خلاله توزيع الآبار بواقع عشرة تقريبا إلى كل شركة بكلفة١٠ ملايين للبئر الواحدة، وقد قدرنا تكلفة هذه الآبار في مقالة نشرتها كانت بعنوان "عقود النفط-أول الغيث قطر" الرابط لها http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢١٠٠٤٥بحدود مليونين ونصف المليون للبئر الواحدة وفق الأسعار السائدة في دول الخليج.

كان الفرق هو سبعة ونصف مليون دولار للبئر الواحدة، وهكذا نجد أن الفرق بين السعر الحقيقي في هذه الصفقة فقط كان بحدود٤٠٠ مليون دولار، لأن قيمة الصفقة مع الشركات الخمسة كانت بحدود٥٥٠ مليون دولار في ما قيمتها الحقيقية لا تزيد على١٤٠ مليون دولار.

في الواقع لم أسمع أبدا بهذا النوع من التعاقد! فهو مخالف لكل ما هو معروف عالميا وحتى محليا، ويعتبر بكل المقاييس من أوضح أنواع الفساد المالي غير المسبوق، فقد كان الاجتماع بحق "عرس واوية" كما نعبر عنه بهذا المثل العراقي الشائع.

لكن بعد أن فضحنا الأمر في مقالات سابقة وعلى شاشات التلفزيون أيضا، تقدمت أخيرا شركة هاليبرتون بسعر خمسة ملايين دولار لحفر البئر بمواصفات أعلى من مواصفات الآبار سابقة الذكر، حيث أن عمق الآبار التي عرضتها شركة هاليبرتون بحدود٣٠٠٠ متر في حين كانت كلفة الآبار التي تم حفرها بعشرة ملايين بعمق٢٠٠٠ متر تقريبا، وهذا ما وصل إلى أسماعنا من خلال مصادر موثوقة، استطعنا الحصول عليها رغم التعتيم الإعلامي الذي فرضته الوزارة على مضامين العقود الخدمية قصير الأمد، كان قبل تنازل هاليبرتون وتقديمها هذا العرض ان صرفت الشركات العاملة والشركات التابعة لوزارة النفط مبالغ على حفر الآبار تزيد على مليار دولار وفق تلك الأسعار المبالغ بها، وهذا يعني أن الفرق وفق السعر الجديد المخفض بحدود٥٠٠ مليون دولار ذهب هدرا، مع ذلك، ورغم اضطرار الشركات الخدمية لتخفيض أسعارها إلى ما دون النصف، مازلت الأسعار عالية مقارنة بأسعار نفس الخدمات في دول الجوار تلك، لأن الخمسة ملايين لا تساوي الثلاثة ملايين بأي حال من الأحوال.

لتبيان أهمية هذا الأمر للقارئ الكريم لابد لنا من الإشارة إلى أن عمليات تطوير الحقول الجارية حاليا تتضمن حفر أربعة آلاف بئر تقريبا خلال فترة تمتد من خمس إلى ست سنوات من الآن، وهو العدد الذي نعتقد أنه كافي لإنتاج١٢ مليون برميل يوميا، وإن الفرق بالأسعار حتى بعد التخفيض هو مليون ونصف المليون للبئر الواحد:

بالحساب البسيط سيكون الهدر، أو الفساد المالي، بحدود٦ مليارات دولار، وهذا الفرق يتعلق بأعمال حفر الآبار وتجهيزها فقط وفق السعر الجديد المخفض، أما لو أخذنا الفرق مع السعر السابق فإن الفرق يكون بحدود٢٦ مليار دولار، فكم سيكون الرقم فيما لو أخذنا باقي المنشآة بالحسبان؟

إن ما يجري الآن بعيدا جدا عن مفهوم المهنية بالعمل، حيث من الضروري أن يكون هناك منافسون من الشركات الخدمية، وأن يكون هناك تندر معلن تتنافس عليه الشركات المعتمدة من قبل الوزارة أو الشركات التابعة لها ومن ثم تتقدم تلك الشركات بعروض مشفوعة بوثائق تؤكد قوة الشركة تثبت أنها قادرة على تنفيذ بنود العقد وفق المعايير والمواصفات المطلوبة، ومن ثم يجري تقييم لتلك العروض من النواحي الفنية والمالية ومن قبل هيئة مستقلة بعيدة عن الجهة التي تطلب تلك الخدمات، وهذا ما سنتطرق له بتفصيل أكثر في حلقة قادمة تتعلق بإدارة العقود الخدمية قصير الأجل لتقديم خدمات البناء أو التجهيز أو أي خدمات تخصصية أخرى، حيث سيكون هذا الملف من أكبر ملفات الفساد المالي على المستوى العالمي فيما لو تركت الوزارة تعمل بهذه الطريقة المتخلفة.

بعد منح تراخيص التطوير للشركات الأجنبية، كان على الوزارة العمل على إعادة هيكلتها، هي والمؤسسات التابعة لها، بحيث تخرج جميع الأقسام التي تقدم خدمات تخصصية من شركات نفط الجنوب والشمال والوسط، وتأسيس شركات خدمية تابعة للوزارة وأدخالها بشراكات مع شركات أجنبية ذات خبرة واسعة وسمعة جيدة لترقية شركاتنا الجديدة، مثل هذه الشركات تستطيع الدخول في منافسة مع الشركات العالمية التي تحتكر الخدمات النفطية حاليا، وبذات الوقت تكون النواة لبيئة خدمية تخصصية واسعة تستطيع فعليا القيام بأعمال التطوير وفق معايير عمل وأنظمة عمل وقيم عمل متطورة وعالية، آن ذاك تستطيع هذه الشركات أن تدفع للعاملين بها أجورا مجزية جدا، كما وأن وجود مثل هذه الشركات الوطنية المشتركة يحد بشكل كبير وفاعل من إرتفاع أجور الخدمات التخصصية إلى حد بعيد.

أضف إلى ما تقدم، إن اعتماد العراق على شركات أجنبية بالكامل بتقديم الخدمات النفطية يعني أن لو حدث وخرجت هذه الشركات العالمية يوما ما، فإن العراق سيبقى بلا أرض يقف عليها بما يتعلق بعمليات تطوير الحقول وإنتاجها وفق أرقى المعايير الهندسية المعروفة.

فلو كانت الوزارة قد عملت على قيام قطاع خدمي تخصصي يقدم خدماته للصناعة النفطية، وهي بيئة خدمية قد يصل عدد شركاتها إلى أكثر من ألف شركة متنوعة التخصصات، يكون معظم العاملين ممن يعملون في الوزارة ومؤسساتها حاليا، حيث في الوقت الحالي يشكل وجودهم عبئا ثقيلا على الوزارة. بهذا الإجراء التصحيحي الكبير، بل الأكثر ضرورة من أي إجراء آخر بما فيها جولات التراخيص الشهيرة، بهذا الإجراء كان يمكن للوزارة بناء هيكل تنظيمي رشيق منتج وفعال ليس لها فقط بل هي والمؤسسات التابعة لها، وهكذا يمكن منح الباقين من الموظفين ضمن الهياكل التنظيمية الجديدة أجورا مجزية جدا بسبب شطب البطالة المقنعة، وبذات الوقت توفير فرص عمل حقيقية لتلك البطالة المقنعة التي تثقل عمل الوزارة ومؤسساتها في الوقت الحالي، وكذلك نضمن أجورا عالية يستحقونها آن ذلك، فالقطاع الخدمي التخصصي ومؤسسات الوزارة قد تحتاج إلى أكثر من٦٠٠ ألف وظيفة عمل حقيقية فاعلة وفق دراسة ""اوبتو"" التي قدمت للوزارة.

***مهندس نفط مختص بإنتاج وتطوير الحقول النفطية والغازية**

الاقتصادي | العدد (2077) السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

البطالة في بعدها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

ميعاد الطائي

في قراءة للمشهد العربي اليوم وما حصل من أحداث في معظم الدول العربية التي شهدت احتجاجات وتظاهرات من قبل الشباب المطالب بحقوقه نستنتج إن هؤلاء الشباب الذي قادوا تلك الثورات هم الأكثر تأثرا بتردي الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم من خلال انعكاسه على حياتهم حيث حرموا من فرص العمل وبالتالي حرموا من فرص العيش بكرامة .

من هنا نجد ان البطالة التي يعانها الشباب العربي كانت هي المحرك الرئيس للثورات إضافة إلى المطالب المشروعة الأخرى التي رفعها المتظاهرون .

و نكتشف ان البطالة ظاهرة خطيرة تهدد المجتمعات في استقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، خاصة إذا ما عرفنا ان مشكلاتها تزداد تعقيداً مع تفاقم ظاهرة بطالة الشباب، وحملة الشهادات التعليمية وهي الفئات الأكثر حاجة للعمل.

وحسب إحصائيات لدراسة حول البطالة في الدول العربية والتي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين التي عقدت مؤخراً بالقاهرة جاء فيها ما يأتي (يُقدر حجم السكان في البلدان العربية عام ٢٠٠٠م بما يقارب ٢٨٩ مليون نسمة، وحجم القوى العاملة بما يقارب ١٠٤ ملايين عامل، وبمعدل مساهمة في النشاط الاقتصادي يقارب ٣٦ في المئة، وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية، ومن أهمها: ارتفاع معدلات الإنجاب والنمو الديموغرافي في البلدان العربية، إضافة إلى تدني مستوى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.

وقدرت الدراسة معدل البطالة العام في الدول العربية بنحو ١٥ر٧٪، أي: ما يوازي نحو ١٦ر٤ مليون عاطل عن العمل، بالإضافة إلى أن معظمهم من الشباب. لذلك اقترحت الدراسة للتخفيف من البطالة خاصة بين الشباب تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة أساسية لمحاربة هذه الظاهرة.

ويرى رجال الاقتصاد ان أسباب تفشي البطالة في العالم العربي له أسباب كثيرة منها فشل الحكومات في تنفيذ برامج تنموية ناجحة تهتم بالجانب الاجتماعي بما يكفي للقضاء على البطالة، بالإضافة إلى تراجع الأداء الاقتصادي، وعدم قدرة القوانين المشجعة على الاستثمار في إيجاد فرص عمل للعاطلين.

وفي عودة للحالة العراقية نجد ان هذه الظاهرة بالرغم من تشخيصها وتخصيص الدرجات الوظيفية لها في الدورة البرلمانية السابقة إلا إن الحلول لم تأت سريعة وبقيت قيد التنفيذ وعانت التأخير، بينما ينتظر العاطلون الحلول منذ سنوات حيث اصدر البرلمان السابق قانون مجلس الخدمة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ والذي ينص على ما يأتي .(يؤسس مجلس الخدمة العامة الاتحادي- ويرتبط بمجلس النواب،- ويتمتع بشخصية معنوية-واستقلال مادي وإداري) .

ولم يتمكن البرلمان السابق من المصادقة على أعضاء مجلس الخدمة، الأمر الذي يجعل منه حتى اللحظة مجرد مشروع لم يتحول بعد إلى هيكل تنفيذي. وينتظر الشباب العاطلون عن العمل من البرلمان الجديد البت في عملية تأسيس المجلس، واختيار أعضائه، ليبدأ مهامه في تنظيم عملية التشغيل، وتوفير فرص العمل. ويبدو ان الحكومة ستضطر إلى البدء بالتوظيف بدون هذا المجلس وذلك للإسراع بتنفيذ مطالب المتظاهرين التي حددت الحكومة فترة مئة يوم لتنفيذها .

ولقد أشارت المادة (١٠٧) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ الى تأسيس مجلس الخدمة العامة ليتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة فى العراق ،

وان مجلس الخدمة الاتحادي سيكون المسؤول عن تنظيم الموارد البشرية وتوزيعها بشكل عادل بين مؤسسات الدولة الرسمية والتي تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي والاقتصادي في البلاد .ويهدف تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية حسب ما جاء في القانون، إلى رفع مستوى الوظيفة العامة، وتنمية وتطوير الخدمة العامة، وإتاحة الفرص المتساوية، وضمان مبدأ المساواة للمؤهلين لإشغالها، بالإضافة إلى تخطيط شؤون الوظيفة العامة والرقابة والإشراف عليها، وتطوير الجهاز الإداري، ورفع مستوى الهيكل الوظيفي للدولة، وتطوير كفاءة موظفي الخدمة العامة، وتوفير الرعاية الاجتماعية الملائمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ويتكون مجلس الخدمة الاتحادي من رئيس ونائب للرئيس وسبعة أعضاء متفرغين ممن يحملون شهادة جامعية أولية في الأقل على أن يكون اثنان منهم في القانون واثنان منهم في الإدارة والاقتصاد، وواحد في كل من الطب والهندسة والزراعة.

خلاصة القول اننا اليوم بحاجة الى توفير فرص عمل وتعيين الخريجين على أساس المساواة واعتماد آليات لا تداينها الرشوة والفساد وهذا ما سيضمنه وجود هذا المجلس الذي يقع على عاتقه ضمان الشفافية والنزاهة في التعيينات والخلاص من الفساد الذي يلمسه القاصي والداني ، وإخراج التعيينات من المحاصصة المقيتة التي أصبحت سمة وظاهرة تنخر في الدولة والمجتمع وتثير التوترات الاجتماعية.علما بان ميزانية العام السابق والحالي فيها حوالي ٢٨٠ ألف فرصة عمل يمكن ان تخفف من البطالة التي يعانيها الشباب العراقي .

كيف يمكن للعراق بناء اقتصاد قوي؟

ترجمة : فريد الحبوب

الفكرة الكبيرة إن تحدي التنمية الاقتصادية يكمن في قلب عالم قضايانا الاجتماعية الأكثر إلحاحا.

والسيناريو قد يبدو التفكير في النمو ترفا في العراق ، وهي دولة تعاني الحرب، وعميقة أكثر في مخاض التغيير السياسي ، ولكن المسار من أجل رفع مستويات المعيشة من خلال كيف للشركات ، الكبيرة والصغيرة ، المحلية والأجنبية أن تلعب بشكل مباشر دوراً في بناء وإعادة الاقتصاد العراقي.؟

وإن معظم التحديات الصعبة التي تواجهها الشركات يحدث في أماكن مثل العراق أكثر مما كانت عليه في اقتصاديات بريك. ففي دولة مثل العراق، يمكن للمرء بسهولة إن يقدر أسس النمو الاقتصادي والنشاط التجاري المنتج، وإلى حد كبير حتى في حالة غيابها . وكيف يمكن للشركات ورؤسائها من خلق فرص عمل وتوفير دخل أفضل للشعب العراقي في المدى البعيد؟

وواحدة من سخريات التنمية هو ما يسميه الاقتصاديون " لعنة الموارد'. البلدان التي لديها وفرة في الموارد واستخراجاتها الغير متجددة مثل النفط والغاز، فغالبا ما تعتمد هذه البلدان على هذا القطاع بشكل كلي دون البحث عن بدائل. كما أنها تفتقر إلى القدرة على المنافسة في القطاعات الأخرى. لقد رسخت السلطة في السيطرة على القطاع الحيوي وتمارس هذه السلطة طرقاً مختلفة في خنق الاستثمار الداخلي مع الأخذ بمخاطر الإنتاج. وبالتالي ، فإن الحوافز لبناء رأس المال البشري وخلق شركات جديدة لتحدي الشواغل أو خدمة أسواق جديدة هي ضعيفة وغير كافية . هذه هي الأوضاع في العراق.

والقرار انه على الرغم من الجهود الجارية لخلق اقتصاد أكثر تنوعا ، يجب على العراق أيضاً أن يشق قنوات لموارده الوافرة الطبيعية اقتصادياً واجتماعياً ويصنع مؤسسات اقتصادية ذات قيمة وأثر على المجتمع. فقلب الاقتصاد العراقي هو النفط ، الذي يمثل أكثر من تسعين في المئة من جميع صادرات العراق ويولد سبعين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويملك العراق رابع أكبر احتياط نفطي مؤكد في العالم ويصل الى١١٥ مليار برميل وهذا التقدير لحجم الاحتياطي هو قديم ومنذ عقود سابقة. ويعتقد الكثيرون من الخبراء أن العراق قد يكون لدية ما لا يقل عن ١٠٠ مليار برميل أخرى من الاحتياطي. حتى الآن، ويحتل العراق في صادرات النفط مرتبة الرابع عشر في جميع أنحاء العالم. إلى إن هناك تراجعاً في البنية التحتية ، وإمدادات الكهرباء غير الكافية ونقص الاستثمارات والعديد من ألأمور المفقودة تقيد مجال التنمية وتضعف توليد الدخل الجيد وفرص العمل التي يمكن إن تشعل المزيد من النمو السريع. وقد صدر العراق ما يزيد قليلا عن ١,٩ مليون برميل من النفط الخام يوميا في عام ٢٠١٠، أو ما يعادل ٢٣ برميلاً سنويا للشخص الواحد.

والدرس المستنبط ان القوة المالية تحتاج لزيادة القدرة التصديرية وهو أمر بالغ الأهمية لتمويل ما هو شديد الحاجة في العراق : كخدمات البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وتحسين الإسكان. ولكن ما الذي يمكن أن يقود الاقتصاد العراقي نحو النمو القوي والمستدام؟ بالتأكيد هو استقرار الاقتصاد الكلي ، وهو شرط مسبق للنمو ، إلا انه مازال ناشئاً، والدينار العراقي يزحف في ربط عملته بالدولار الأمريكي وقد ألقى الثبات على النظم المصرفية والسعر وهو أمر مهم للاستقرار المؤمل إن يحدث في العراق.

ومع ذلك ، فإن التحديات لا تزال قائمة. فأكثر من أربعين في المائة من السكان هم تحت ١٤ عاماً العمر المتوقع للذكور هو أكثر من ستين. ارتفاع معدلات البطالة، والدور المحدود للمرأة في القوة العاملة وهذا يعني أن زيادة الإنتاج الكبير بعيدة الاحتمال. كما أن مخاوف الأمن وترسيخ الديمقراطية تجعل هناك مخاطر من استثمارات عالية من قبل شركات خارجية التي إن حاولت فعليها أن تتعاون مع شركات الداخل. لكن الاقتصاد تحسن بنسبة ما، وفي بعض الأحيان ، نما بسرعة في السنوات الأخيرة.

إن من الممكن تحسن مستقبل ألاقتصاد العراقي من خلال زيادة الالتزامات الكبيرة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، ومن قبل الشركات الراغبة في الاستثمار بحكمة في حين أن المستقبل لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير.

■ **عن / واشنطن بوست**

الاقتصادي | العدد (2077)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) اذار 2011

المرصد الاقتصادي

مشروع استثماري مشيد ينتظر استجابة وزارة التجارة

بغداد/ ليث محمد رضا

مشروع استثماري نفذه القطاع الخاص المحلي بإمكانات ذاتية وبتنفيذ مباشر من قبل شركة تركية، يدخل في صلب مشهد البطاقة التموينية.

طرق أبواب وزارة التجارة باحثاً عن إجازة عمل، فلم يحصل عليها من دون معرفة الأسباب بحسب قول مديرها المفوض المستثمر كاظم خضير العكيلي.

العكيلي زارنا الى مقر الجريدة وبث لواعجه أمامنا سعياً لإيصال صوته الى المسؤولين في وزارة التجارة.

(مطحنة العكيلي) واحدة من المشاريع الاستثمارية التي نفذها المستثمر كاظم خضير بإمكاناته الذاتية متجاوزاً الكثير من العراقيل التي تواجه الاستثمار.

أنجز هذا المشروع الذي يعد الأول من نوعه من حيث المكننة والمعدات المستخدمة في فترة ربما تكون قياسية إذا ما قورنت بمشاريع مماثلة باستخدام التنفيذ المباشر من الشركة التركية (اونرماك) التي قامت بتنصيب وتجهيز المطحنة حسب المواصفات والمعايير المعتمدة عالمياً في تصنيع الحبوب.

يقول المستثمر كاظم خضير العكيلي: يدخل الحاسوب لأول مرة ق في عمل هذه المطحنة في مراحل الإنتاج كافة من بداية دخول الحنطة الى المطحنة الى ان يخرج على شكل طحين.

ويضيف العكيلي: يتم مراقبة العمل بواسطة الكومبيوتر بصورة دقيقة جداً، مما يساعد على كشف أي خلل في نوعية الطحين المنتج ومعالجته اتوماتيكياً كما يقوم بتحديد العطل في المكائن، مشيراً الى ان المطحنة توفر أكثر من ٣٠٠ فرصة عمل.

ويتابع: تعد المطحنة صديقة للبيئة باستخدامها تقنيات حديثة تعمل على عدم تطاير الغبار الناجم عن عملها وذلك من خلال الفلاتر المجهزة بها، مشيراً الى ان طاقتها الإنتاجية تبلغ (٤٠٠ طن) يومياً.

وبين العكيلي ان المطحنة تستطيع إنتاج طحين الحصة التموينية بالمواصفات التي توصي بها وزارة التجارة.

لافتاً الى ان المطحنة تمتلك قدرة على إنتاج الطحين (الصفر) الخاص بالمعجنات وضمن المواصفات التركية وبإمكانها سد حاجة العاصمة بغداد.

ويوضح العكيلي: ان تأسيس أجازة مطاحن يتطلب إجازة من وزير التجارة وأسست هذه المطحنة مقابل سايلو الرصافة بطاقة ٤٠٠ طن وإنتاج لمدة ٢٤ ساعة لغرض البطاقة التموينية، وبالإمكان إنتاج طحين الصفر بأحدث ما توصل إليه العلم بالكمبيوتر من خمسة طوابق وبكلفة ستة ملايين دولار.

ويبين العكيلي انه بإمكان وزارة التجارة بدلاً من استيراد طحين صفر من دول الجوار الإنتاج او ان تسمح لها بإنتاج طحين البطاقة التموينية وبمجرد ان تسمح بالعمل ستشغل المطحنة بضغطة زر، مشيراً الى ان المواصفات الفنية للمطحنة احدث هي ما توصل له العلم في سويسرا، إذ انها تعمل بجهاز الكومبيوتر ولن تكن لها أي نظائر في العراق او في دول الجوار.

ويفصل العكيلي في موضوعة طلبه لوزارة التجارة: قدمنا طلب لوزير التجارة ومدير عام تصنيع الحبوب بعد ان تم إجراء اللازم من قبل المختصين بالتخطيط والمتابعة، لافتاً الى ان وزارة التجارة منحت ٢٥ موافقة لمطاحن قد يستغرق إنشائها أكثر من عام، بينما مطحنتنا لا تحتاج سوى لضغطة زر.

ويقول: نحن قابلنا السيد الوكيل الأقدم الذي يترأس لجنة منحت أكثر من ٢٥ إجازة لكنه رفض منحنا إجازة، وقال: ان القضية تتعلق بتصنيع الحبوب وبعد انجازها من تصنيع الحبوب قيل ان المسألة تتعلق بوزير التجارة نتمنى منه أن يسمح بتشغيل المعمل الذي يرتبط بالبطاقة التموينية ومطالب الجماهير.

ويضيف: يغطي مساحة واسعة من البطاقة التموينية، فأغلب معامل الطحين الموجودة في العراق تم بناؤها في الستينات واغلبها غير إنتاجية وهذه مطحنة حديثة تغطي إنتاج عالي، الجودة علماً أنها تحتوي على مختبر حديث متكامل لإنتاج الحنطة والطحين.

اقتصاديات

جولة التراخيص الرابعة

■ عباس الغالبي

تعتزم وزارة النفط أجراء جولة تنافسية هي الرابعة من نوعها خلال أقل من عامين لابرام مايسمى بـ (عقود الخدمة) لتطوير الانتاج النفطي في حقول انتشرت في محافظات الفرات الاوسط والانبار في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز الذي مازال يراوح في أروقة مجلس النواب المنشغل حالياً بالسياسة الخارجية .

وفي عودة لجولات التراخيص الثلاثة نرى ان العراق كان أزاء ثلاثة معضلات قبل عقد هذه الجولات هو الجانب الامني المتردي وعدم وجود التخصيصان المالية بسبب ضعف الانتاج والتصدير ، فضلاً عن ضعف الكفاءة الفنية للكوادر النفطية العاملة في هذا القطاع بسبب الانقطاع التام أو شبه التام ولمدة عشرين عاماً عن التطور الحاصل في الانتاج والتصدير والتصنيع النفطي بحيث اصبحت هذه الكوادر غير مواكبة لاساليب التكنولوجيا المتطورة في العالم ، وحتى ان الكوادر الجديدة هي محدودة وغير كافية لمديات التطوير الهائلة التي ستحدث في الحقول فوق العملاقة والاخرى العملاقة والجيدة منها ، وبالتالي فأن وزارة النفط كجهة قطاعية ليس لديها القدرة على تطوير هذه الحقول ضمن معطياتها المتوفرة .

> هنا فأن التفاؤل الحذر من الجولة الرابعة سيكون مرتبطاً أيما ارتباط بمدى قدرة الوزارة على رفع مستوى ادارة هذه العقود وبشكل يحقق مسيتويات الاداء الكفيلة برفع الطاقة الانتاجية ومن ثم التصديرية ، هذا فضلاً عن امكانية الوزارة ايضاً بابعاد حالات الفساد المالي والاداري وفضح الفاسدين إن وجدوا سعياً لتنظيف القطاع النفطي من هذه الافة التي إذا ماوجدت فأنها ستفتك بهذه الثروة الكبيرة

ومن هنا كانت الحاجة ملحة لاجراء مثل هذه العقود تقليصاً للهوة الكبيرة بين مستويات الانتاج في العالم ولاسيما في نظائر الدول المصدرة في العالم وبين مستويات الانتاج في العراق المتدنية والتي كانت قبل عقد هذه الجولات الثلاث ترزح تحت حاجز المليون وستمائة ألف برميل يومياً وهي كانت نسبة لاتوازي حجم الحقول وقدراتها الانتاجية الفعلية وكذلك حجم الاحتياطي النفطي الهائل ، فلم يكن امام وزارة النفط إلا أن تقدم على هذه الخطوة رغم شكوك المشككين واعتراض المعترضين في ظل عدم وجود بيئة قانونية ملائمة تنظم عملية التصرف بهذه الثروة العظيمة وكيفية ادارتها من حيث الانتاج والتصدير والتوزيع ، ورغم مايثار عنها من حالات فساد مبطنة تثار عادة على معظم العقود النفطية في العالم ، الا ان الحاجة الملحة مثلما قلنا تجعل المشهد امام خيار الاقدام على ابرام العقود سعياً لرفع الانتاج النفطي وادخال التكنولوجيا الحديثة وتدريب الكوادر النفطية العراقية وزيادة العائدات النفطية لاستغلالها في تطوير وانعاش االاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة .

ومن هنا فأن التفاؤل الحذر من الجولة الرابعة سيكون مرتبطاً أيما ارتباط بمدى قدرة الوزارة على رفع مستوى ادارة هذه العقود وبشكل يحقق مسيتويات الاداء الكفيلة برفع الطاقة الانتاجية ومن ثم التصديرية ، هذا فضلاً عن امكانية الوزارة ايضاً بابعاد حالات الفساد المالي والاداري وفضح الفاسدين إن وجدوا سعياً لتنظيف القطاع النفطي من هذه الافة التي إذا ماوجدت فأنها ستفتك بهذه الثروة الكبيرة ، ثم ان الضرورة تستدعي استكمال المنظومة القانونية ولعل في مقدمتها قانون النفط والغاز وتشذيبه من الابعاد السياسية والعمل على ايجاد منظومة العمل الذكية عن طريق تحديث الطرق المعتمدة حالياً ومواكبة التطور الحاصل في الصناعة النفطية في بلدان العالم كافة ولاسيما النفطية منها .

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون